إصدارات منتدى الاقتصاد الإسلامي

استثمار البنوك الإسلامية في جمهورية مصر العربية في أذون الخزانة الربوية

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٢م

إعداد
د. غالية الشمري

مراجعة
د. علي محمد بورويبة

بحوث ودراسات
رقم -١-

استثمار البنوك الإسلامية
في جمهورية مصر العربية
في أذون الخزانة الربوية

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٢م

إعداد

د.غالية الشمري

مراجعة

د.علي محمد بورويبة

منتدى الاقتصاد الإسلامي

يمثل منتدى الاقتصاد الإسلامي منصة دولية علمية متخصصة على وسائل التواصل الإلكتروني أسسها المفتي خالد حسني (٠٠٩٢٣١٠١١٠٨٩٨٣) في الأول فبراير ٢٠١٦م. يتولى إدارة القسم العربي للمنتدى الدكتور عبد الباري مشعل.

يضم المنتدى بقسميه العربي والإنجليزي والقسم التكميلي للشباب ٦٠٠ عضوًا من العلماء والخبراء والمهنيين والاقتصاديين والأكاديميين والمستشارين والمدققين الشرعيين من ٥٨ دولة. ويضم ممثلين عن المجامع الفقهية والمؤسسات الداعمة للصناعة، والبنوك المركزية.

أصدر المنتدى أربعة بيانات بشأن مشروعية البتكوين، وبشأن تعديل الثمن في المرابحة في ظروف جائحة كورونا، وبشأن القبض الناقل للضمان في سوق السلع بماليزيا، وبشأن اقتراض الشركات في الربا في ظروف جائحة كورونا. وجمعت البيانات الأربعة في إصدار واحد جامع. هذه الدراسة هي أولى الدراسات التي تصدر عن منتدى الاقتصاد الإسلامي.

جميع إصدارات المنتدى تنشر على موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل وموقع الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (اسرا).

التواصل

د. عبد الباري مشعل

(٠٠١٩١٩٩١٧٦٥٩٥)

تَقْديم

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد؛

تمضي مسيرة منتدى الاقتصاد الإسلامي كمؤسسة من مؤسسات الاقتصاد الإسلامي المعاصر الفاعلة، وقد استقر العمل في هذا المنتدى على محورين يتضافران على خدمة الصناعة المالية الإسلامية وتناول قضايا الاقتصاد الإسلامي ومستجداته أولًا بأول:

المحور الأول: متابعة الأخبار والنوازل الاقتصادية والمالية المستجدة وتوسيع آفاق البحث والنظر بشأنها من خلال حوارات عاجلة تتم بين الحين والآخر بين السادة العلماء والخبراء والباحثين.

المحور الثاني: يتم ترقية بعض النوازل المستجدة لتكون موضوعًا رئيسًا للحوار، يُستفرغ فيه كامل الوسع من أعضاء المنتدى وتُستقصى كل متطلبات النظر العلمي الصحيح من استدعاء الدراسات والمقالات والنصوص. ويتم توثيق الموضوعات على هذا المحور على ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: توثيق نص الحوار بشأن النازلة وقد بلغت الحوارات الموسعة الموثقة عشرين ملفًا نشرنا منها خمسة عشر ملفًا، وما عدا ذلك في مسوداته النهائية بفضل الله تعالى، ويحتاج منا بعض الوقت لإصداره. وكان الملف رقم ٢٠ خاصًا بحوار البتكوين.

المستوى الثاني: إصدار بيان رسمي بشأن النازلة، وقد أصدر المنتدى بفضل الله أربعة بيانات في قضايا استراتيجية على مستوى الصناعة المالية الإسلامية، وهي: البتكوين – تعديل الثمن في المرابحة – اقتراض الشركات بالربا – القبض الناقل للضمان في عمليات بورصة سوق السلع بماليزيا. وقد تم جمعها في كتاب واحد يمثل أول إصدارات المنتدى، ويتم تحديثه دوريًا بالبيانات الجديدة.

وليس المقام للتفصيل في آلية إصدار البيانات لكن على عجل البيانات تمر بالمراحل الآتية: لجنة الصياغة ثم لجنة الاعتماد ثم تعلن على المنصة العامة للمنتدى في جلسة نهائية.

المستوى الثالث: رأت إدارة المنتدى توسيع دائرة العمل العلمي للمنتدى ليشمل سلسلة دراسات تكون مستندًا مرجعيًا للحوار حول موضوع معين والبيان الذي يصدر بشأنه عندما يحتاج الأمر ذلك. ويتم نشر هذه الدراسات ضمن سلسلة (بحوث ودراسات). وباكورة هذه الدراسات هذه الدراسة الخاصة باستثمار البنوك الإسلامية في جمهورية مصر العربية في أذون الخزانة الربوية، وتهدف هذه الدراسة إلى تطبيق تحليل مالي على بند الاستثمار في أذون الخزانة من خلال البيانات المالية للسنوات **٢٠١٩**م – **٢٠٢٠**م – **٢٠٢١**م، تمهيدًا لإصدار بيان يصدر عن المنتدى في الموضوع نفسه.

والحمد لله رب العالمين.

د.عبدالباري مشعل

مدير منتدى الاقتصاد الإسلامي

القسم العربي

شكر وتقدير

الشكر والتقدير لأعضاء منتدى الاقتصاد الإسلامي الذين أسهموا في إثراء الحوار حول "استثمار البنوك الإسلامية في مصر في أذون الخزانة الربوية" وإلى الخبراء الموجودين في المنتدى الذين أجابوا على جميع اسئلتنا واستفساراتنا.

ونتقدم بالشكر الجزيل لعضوة المنتدى الباحثة الدكتورة غالية الشمري وعضو المنتدى الدكتورعلي محمد بورويبة على توفير الوثائق والمستندات والمراجعة العلمية للدراسة.

الملخص التنفيذي

هدفت هذه الدراسة إلى تفسير الاستثمار المحرم في أذون الخزانة من خلال تطبيق تحليل مالي على البيانات المالية للبنوك الإسلامية الثلاثة العاملة في جمهورية مصر العربية فيما يخص أذون الخزانة. وذلك من حيث مدى كفاية الإفصاحات المحاسبية المتعلقة بها ومدى كفاية المعالجات الشرعية. وذلك خلال الفترات المالية **٢٠١٩**م – **٢٠٢٠**م – **٢٠٢١**م. ولهذا الغرض تناولت الدراسة لمحة عن البنوك الإسلامية في مصر بغرض التعريف بها، وحكم الاستثمار في أذون الخزانة ذات الفائدة وأنها من القروض الربوية المحرمة، ثم تناولت تحليلاً ماليًا لحجم وتوزيع الاستثمار في أذون الخزانة الربوية على مستوى كل بنك، وتبين أن مجموعة البنوك مستمرة في الاستثمار في أذون الخزانة الربوية في الفترة محل الدراسة، رغم إقرار بنكين منها بربوية هذه الأذون وهما بنك أبوظبي – مصر وبنك البركة – مصر. بينما لم توضح إفصاحات بنك فيصل الإسلامي المصري أي شيء بخصوص ربوية العوائد المترتبة على الأذون، وقد أفادت بيانات البنوك الإسلامية الثلاثة بأنه يتم توزيع العوائد الربوية الناجمة عن الاستثمار في أذون الخزانة على أرباب الأموال وعدم تجنيبها في حساب الخيرات، وفي المبحث السادس والأخير تم تحليل حجم الاستثمار في أذون الخزانة الربوية وعوائده على مستوى القطاع كاملاً وتبين أن **٤٥**٪ من إجمالي موجودات البنوك الثلاثة مستثمر في

أذون الخزانة، وأن عائدات أذون الخزانة الربوية تبلغ ٤٦٪ من إجمالي إيرادات الوعاء المشترك.

قائمة المحتويات

منتدى الاقتصاد الإسلامي 2
تقديم 3
شكر وتقدير 5
الملخص التنفيذي 6

المقدمة 11
أهمية الدراسة 13
أهداف الدراسة 13
مشكلة الدراسة 14
حدود الدراسة 14
منهجية الدراسة والإجراءات 14
فلسفة الدراسة 15
أسلوب البحث 15
مجتمع الدراسة 15
مصادر البيانات 15
إجراءات الدراسة 16

المبحث الأول: تعريف أذون الخزانة وحكمها الشرعي 17
المطلب الأول: التعريف 19
المطلب الثاني: الحكم الشرعي لأذون الخزانة 20

المبحث الثاني لمحة عن القطاع المصرفي الإسلامي في مصر 23
مصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر 25
بنك البركة – مصر 26
بنك فيصل الإسلامي المصري 27

المبحث الثالث: التحليل المالي لاستثمارات بنك أبوظبي الإسلامي – مصر، في أذون الخزانة 29
المطلب الأول: الدراسة التحليلية للتقارير 31

أولاً: تقرير مدقق الحسابات خلال فترة الدراسة..... 31
ثانيًا: تقرير هيئة الرقابة الشرعية لبنك أبو ظبي الإسلامي – مصر (ملحق رقم 1) :..... 31
ثالثًا: التعليق 32
المطلب الثاني: قائمة المركز المالي للمصرف خلال فترة الدراسة: 41
أولاً: تحليل الموجودات 41
ثانيًا: أذون الخزانة المستثمرة في المصرف..... 41
المطلب الثالث: قائمة الدخل المجمع: 47

المبحث الرابع التحليل المالي لاستثمارات بنك البركة – مصر؛ في أذون الخزانة المطلب الأول: التقارير..... 67
المطلب الأول: الدراسة التحليلية للتقارير 69
أولاً: تقرير مدقق الحسابات: 69
ثانيا: تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف (ملحق رقم 2): 69
المطلب الثاني: قائمة المركز المالي 71
تحليل الموجودات 71
المطلب الثالث: قائمة الدخل المجمع 74

المبحث الخامس: التحليل المالي لاستثمارات بنك فيصل الإسلامي المصري في أذون الخزانة..... 83
المطلب الأول: الدراسة التحليلية للتقارير 85
أولاً: تقرير مدقق الحسابات: 85
ثانيًا: تقرير هيئة الرقابة الشرعية للمصرف: 85
المطلب الثاني: قائمة المركز المالي: 87
المطلب الثالث: قائمة الدخل المجمع: 92

المبحث السادس: تحليل الاستثمار في أذون الخزانة على مستوى كامل القطاع..... 96

النتائج 102

المُقَدِّمَةُ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشراف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد؛

هذه الدراسة الأولية لبيان منتدى الاقتصادي الإسلامي رقم **٢٠٢٢/٥** بشأن استثمار بعض البنوك الإسلامية في أذون الخزانة. والغرض منها إثراء حوارات منتدى الاقتصاد الإسلامي في هذا الشأن والتي تمت الفترة من **٢٣-٢٨** فبراير **٢٠٢٢**م حول حجم استثمار البنوك الإسلامية في أذون أو سندات الخزانة الربوية، ولما تتطلبه الحوارات عادة من تجلية الصورة وتوثيقها جاءت هذه الدراسة لتكون مستندًا مرجعيًا للبيان المذكور.

أهمية الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات الأساسية (basic research) والتي تصور واقع استثمار البنوك الإسلامية في مصر في أذون الخزانة المحرمة وأثر هذه الممارسة على مشروعية أعمال تلك البنوك وعوائدها، ومدى تناقضها مع الهوية الإسلامية لتلك البنوك وللأسس التي قامت عليها.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تفسير الاستثمار المحرم في أذون الخزانة من خلال تطبيق تحليل مالي على البيانات المالية للمصارف الإسلامية العاملة في جمهورية مصر العربية فيما يخص أذون الخزانة. وذلك من حيث ما يأتي:

- مدى كفاية الإفصاحات المحاسبية المتعلقة بها.
- مدى كفاية المعالجات الشرعية.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في قيام البنوك الإسلامية في مصر باستثمار أموال المساهمين وحسابات الاستثمار في موجودات محرمة شرعاً (أذون الخزانة الربوية) الأمر الذي سيؤثر على شرعية عمل هذه البنوك ومن ثم حرمة العوائد المترتبة على هذه الأذون لصالح أرباب الأموال من المساهمين وأصحاب الحسابات الاستثمارية. تهتم الدراسة بتوفير المعرفة العلمية بهذه النازلة من خلال الآتي:

- الإفصاحات المحاسبية بشأن هذا الاستثمار المحرم
- المعالجات الشرعية للتخارج من هذا الاستثمار المحرم
- التحليل المالي لحجم هذا الاستثمار المحرم وعوائده

حدود الدراسة

الحدود المكانية: البنوك الإسلامية في مصر (بنك أبو ظبي الإسلامي – مصر، بنك البركة – مصر، بنك فيصل الإسلامي).

الحدود الزمانية: الأعوام ٢٠١٩م – ٢٠٢٠م– ٢٠٢١م

منهجية الدراسة والإجراءات

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها سيتم اعتماد الإطار المنهجي التالي:

فلسفة الدراسة

إنّ مشكلة البحث تتمحور حول معرفة استثمار بعض البنوك الإسلامية أموالها وأموال حسابات الاستثمار في موجودات محرمة شرعاً (أذون الخزانة الربوية) الأمر الذي سيؤدي إلى عدم مشروعية عمل هذه البنوك والعوائد المترتبة على أعمالها لكل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار. وهو يتناسب مع هدف البحث (وصفي تفسيري) الذي يسعى لوصف واقع الاستثمار في أذون الخزانة وتحليل الأداء المالي للمصارف الإسلامية

أسلوب البحث

المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث سيتم توضيح مفهوم أذون الخزانة والحكم الشرعي لها وتحليل البيانات المتعلقة بها من خلال جمع البيانات المتعلقة بالمؤشرات المالية للمصارف الإسلامية من التقارير السنوية للمصارف الإسلامية للفترة محل الدراسة.

مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة جميع البنوك الإسلامية العاملة في مصر، وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل على اعتبار أن عدد البنوك الإسلامية قليل في مصر حيث يبلغ عددها ثلاثة مصارف. ولم تشمل الدراسة النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية.

مصادر البيانات

تم استخدام نوعين من المصادر:

أ) المصادر الأولية: الكتب، والمقالات والمقابلات والاستفسارات.

ب) المصادر الأساسية: البيانات المالية السنوية.

إجراءات الدراسة

العودة إلى المراجع النظرية بما يخص الدراسة، وتم تجميع البيانات المالية من التقارير السنوية للمصارف الإسلامية المنشورة وتحليل البيانات المالية المتعلقة بأذون الخزانة للمصارف الإسلامية في مصر خلال فترة الدراسة من **٢٠١٩**م – **٢٠٢٠**م – **٢٠٢١**م.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى المباحث التالية بالإضافة إلى الملخص والنتائج:

الملخص التنفيذي

المبحث الأول: تعريف أذون الخزانة وحكمها الشرعي

المبحث الثاني: لمحة عن القطاع المصرفي الإسلامي في الجمهورية العربية المصرية:

المبحث الثالث: التحليل المالي لاستثمارات بنك أبوظبي الإسلامي – مصر، في أذون الخزانة

المبحث الرابع: التحليل المالي لاستثمارات بنك البركة – مصر؛ في أذون الخزانة المطلب الأول: التقارير

المبحث الخامس: التحليل المالي لاستثمارات بنك فيصل الإسلامي المصري في أذون الخزانة

المبحث السادس: التحليل المالي للاستثمار في أذون الخوانة على مستوى كامل القطاع

النتائج

المبحث الأول: تعريف أذون الخزانة وحكمها الشرعي

المطلب الأول: التعريف

تعتبر أذون الخزانة أداة من أدوات الدين الحكومي القصيرة الأجل (سنة على الأكثر) وأحد أدوات السياسة النقدية، تعددت تعاريف أذون الخزانة في كتب الاقتصاد والمالية والتشريعات القانونية نورد أدناه بعضها:

في كتب الاقتصاد والمالية

1- عادل حشيش (بتصرف): "قروض قصيرة الأجل، تصدرها الدولة لسد عجز مؤقت خلال السنة المالية"[1].

2- عرَّفها محمد عبد الحليم عمر: "وهي صكوك لحاملها تصدرها الخزانة العامة وتتعهد فيها بصفتها مدينة برد قيمتها بعد مدة من الزمن مع دفع فائدة تقدر بنسبة من المبلغ طبقا لنظام الأساس الصفري، أي يشتريها حاملها بمبلغ أقل ثم يسترد كامل قيمتها في تاريخ الاستحقاق[2].

في بعض التشريعات القانونية:

1- **القانون المصرفي العماني**: "سند قصير الأجل قابل للتداول تصدره الحكومة لتوفير الأموال لغرض مؤقت يستحق الدفع لفترة لا تزيد عن السنة" [3]

---

[1] حشيش ، عادل، **أساسيات المالية العامة**، ص ٢٢٨ ، دار النهضة العربية، بيروت، طبعة ١٩٩٢م.

[2] عمر ، عبد الحليم، **الأدوات المالية الإسلامية للتمويل الحكومي** ، ص ١٤ ، بحث مقدم لندوة الصناعة المالية الإسلامية المنعقدة في الإسكندرية عام ٢٠٠٠.

2- **قانون الدَّين القطري:** " صك المديونية والتي تسجل قيمتها الاسمية باسم مالكها في سجلات خاصة "[1].

مما سبق نستنتج التعريف الآتي:

أذون الخزانة: **هي سندات دَين قصيرة الأجل لا تزيد مدتها عن سنة، قابلة للتداول، تصدر بخصم من القيمة الاسمية.**

المطلب الثاني: الحكم الشرعي لأذون الخزانة

أذون الخزانة وكذلك السندات التي تصدرها الدولة بمعدل ثابت بالزيادة أو بالخصم من القيمة الاسمية من باب القرض بفائدة وهي محرمة في الشريعة لأنها من الرِبا المحرم شرعا. وقد صدرت في هذا الشأن القرارات المجمعية الآتية:

1. **قرار مجمع البحوث في مؤتمره الثاني بالقاهرة في المحرم سنة ١٣٨٥هـ/مايو ١٩٦٥: وقد جاء فيه:**

أولاً: الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم،

ثالثاً: الإقراض بالربا محرَّم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة، والاقتراض بالربا محرم كذلك، ولا يرتفع إثمه إلا إذا دعت إليه الضرورة[2].

2. **قرار مجمع الفقه الإسلامي في مؤتمره السادس المنعقد في جدة عام ١٤١٠هـ**

"السندات التي تمثل التزاماً بدفع مبلغها مع دفع فائدة منسوبة إليه أو نفع مشروط محرمة شرعا من حيث الإصدار أو التداول؛ لأنها قروض ربوية، سواء أكانت الجهة

---

1 قانون ١٨ لسنة ٢٠٠٢م بشان الدين العام والأوراق المالية الإسلامية.

2 http://www.khaledabdelalim.com/home/play/10823

المصدرة لها خاصة أو عامة ترتبط بالدولة، ولا أثر لتسميتها شهادات، أو صكوك استثمارية أو ادخارية، أو تسمية الفائدة الربوية الملتزم بها ربحا أو ريعاً أو عمولة أو عائدا"

المبحث الثاني لمحة عن القطاع المصرفي الإسلامي في مصر

تم التأسيس للمصارف الإسلامية في مصر بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته وهو قانون استثمار عام، وتسمح القوانين الناظمة للعمل المصرفي في مصر بتأسيس نوعين من البنوك الإسلامية إما مصارف متكاملة Full-fledged وهي تعمل بالكامل وفق احكام الشريعة الإسلامية أو نوافذ إسلامية Windows لا يملك هذا النوع مقراً خاصاً مستقلاً عن المصرف التقليدي، غير أن هذه الدارسة مقتصرة على البنوك الإسلامية الكاملة.

يقع على عاتق كل مصرف إسلامي من البنوك الإسلامية العاملة في مصر الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ووضع السياسات والإجراءات اللازمة والسبل الضرورية لضمان ذلك، ومن الجدير بالذكر أن مسؤولية ذلك لا يقع على عاتق البنوك الإسلامية وحدها وإنما تشمل السلطات الإشرافية والتنظيمية في كل بلد من البلدان التي ينتشر فيها التمويل الإسلامي، بالإضافة إلى ضرورة التعاون مع المؤسسات الدولية الداعمة للتمويل الإسلامي بهدف تأطير وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية. نورد أدناه لمحة مختصرة عن البنوك الإسلامية العاملة في مصر[1]،

مصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر

تأسس مصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر (البنك الوطني للتنمية – شركة مساهمة مصرية سابقاً) كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤م ولائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في محافظة القاهرة وهو يخضع لرقابة المصرف المركزي المصري وهو بنك يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في المنتجات التي

[1] التقارير السنوية للمصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية المصرية والمنشورة.

يوفرها للعملاء سواء كانت هذه المنتجات ودائع استثمار أو صكوك استثمار أو حسابات التوفير، كما يلبي المصرف مختلف احتياجات التمويل الخاصة بالعميل من خلال توفير العديد من الخيارات مثل المرابحة والمشاركة والإجارة فضلا عن توفر خيارات إسلامية لخطاب الضمان وخطاب الاعتماد والبطاقات المغطاة ، وللمصرف هيئة فتوى ورقابة شرعية تتكون من فقهاء الشريعة ذوي الإلمام المصرفي والقانوني والاقتصادي حيث يصدرون الفتاوى والقرارات الشرعية بخصوص جميع المعاملات المصرفية الإسلامية القائمة والجديدة

تم تسجيل المصرف في السجل التجاري بتاريخ ٣ أبريل ٢٠١٣م بتغيير اسم المصرف من البنك الوطني للتنمية ليصبح مصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر

يقدم مصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر شركة مساهمة مصرية خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية من خلال ٧٠ فرع و مندوبيه ووكالة ويوظف ٢٠٩٤ موظف بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١م.

بنك البركة – مصر

تأسس بنك البركة الأهرام (شركة مساهمة مصرية) كبنك تجاري بتاريخ ١٩ مارس ١٩٨٠م بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م وتعديلاته والذي حل محل قانون الاستثمار

وطبقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢١ سبتمبر ١٩٨٨م تم تعديل اسم المصرف ليصبح بنك التمويل المصري والسعودي وبتاريخ ٣٠ ابريل ٢٠٠٩م قررت الجمعية العامة غير العادية للبنك تغيير اسم البنك إلى بنك البركة مصر، ويقوم البنك بتقديم خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في ظل أحكام الشريعة

الإسلامية في جمهورية مصر العربية من خلال **٣٢** فرع ويوظف **٩٦١** موظف بتاريخ **٢٠٢١/١٢/٣١**م ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين الجنوبي – المنطقة المركزية- القطاع الأول بالتجمع الخامس – القاهرة الجديدة والبنك مدرج في البورصة للأوراق المالية.

بنك فيصل الإسلامي المصري

تأسس بنك فيصل الإسلامي المصري كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم **٤٨** لسنة **١٩٧٧**م المعدل بالقانون رقم **٤٢** لسنة **١٩٨١**م ولائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية، والبنك مدرج في البورصة المصرية للأوراق المالية.

يقدم بنك فيصل الإسلامي المصري خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال **٣٨** فرع والمركز الرئيسي للمصرف الكائن في 3 شارع 26 يوليو – القاهرة.

المبحث الثالث: التحليل المالي لاستثمارات بنك أبوظبي الإسلامي – مصر، في أذون الخزانة

المطلب الأول: الدراسة التحليلية للتقارير

أولاً: تقرير مدقق الحسابات خلال فترة الدراسة

تبين من خلال دراسة تقارير مدقق الحسابات للمصرف عدم الالتزام بمعيار التدقيق رقم 701 فيما يتعلق بالإبلاغ عن المسائل الهامة[1] ويعد الاستثمار في أذون الخزانة الربوية من المسائل الهامة التي يجب الإبلاغ عنها. . وننوه بهذا الخصوص أن معيار التدقيق المذكور يتيح للمستثمرين معلومات أكثر تفصيلاً حول عملية التدقيق ودور المدقق والمسائل الأكثر أهمية خلال عملية التدقيق الأمر الذي يساعد على التعرف على أهم المخاطر التي تحيط بالمصرف.

ثانيًا: تقرير هيئة الرقابة الشرعية لبنك أبو ظبي الإسلامي – مصر (ملحق رقم 1) :

خلفية تاريخية

أول تقرير لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية كان عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١م وهي السنة التي تم فيها الاستحواذ على البنك من قبل مصرف أبو ظبي الإسلامي – أبوظبي، ومنذ أبريل ٢٠١٣م تغير اسم البنك الوطني للتنمية (وهو الاسم القديم للبنك) وإصدار سجل تجاري جديد ليكون باسم بنك أبوظبي الإسلامي – مصر.

يفيد تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن تلك الفترة بأن البنك تحت التحول، ولذلك تصدرت فقرة الرأي في تقرير هيئة الرقابة الشرعية هذه العبارة:

(بالنسبة لتحول البنك إلى مصرف إسلامي فقد تم ما يلي:

---

[1] تعرف المسائل الهامة حسب معيار التدقيق رقم ٧٠١ هي تلك المسائل التي – وبحسب التقدير المهني للمدقق – كانت الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية عن الفترة الحالية.

1 **تحويل معظم القروض التقليدية العامة (القائمة في تاريخ الاستحواذ) إلى منتجات متوافقة مع الشريعة، وما بقي منها جاري العمل على تجنيبه في محفظة خاصة لحساب المساهمين ومعالجتها وفقًا لأحكام الشريعة، أما التمويلات الجديدة فتتم وفقًا للضوابط الشرعية.**

2 **قبول الإيداعات الجديدة وفقًا لصيغ الإيداع الشرعية، أما الإيداعات التقليدية القديمة فقد تم تحويلها إلى مشروعة في معظمها وسيتم تحويل باقي الإيداعات.**

3 **العمل على إيجاد صيغ شرعية بديلة لاستثمارات الخزانة، وإلى أن يتم ذلك سيتم تجنيب الاستثمارات غير المتوافقة مع الشريعة في المحفظة الخاصة المشار إليها أعلاه.**

4 **إصدار القوائم المالية للسنة لمالية الحالية وفق المصطلحات المتفقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية).**

ثالثًا: التعليق

أ) من الواضح أن نص رأي هيئة الفتوى والرقابة الشرعية قد أشار إلى آلية لمعالجة الاستثمارات والتمويلات المحرمة تتمثل في إنشاء محفظة خاصة بالمساهمين توضع فيها القروض العامة الربوية وكذلك استثمارات الخزانة غير المتوافقة مع الشريعة. ولم يذكر التقرير أي معالجة للودائع سوى استكمال تحويل المتبقي منها. ويقصد باستثمارات الخزينة الاستثمار في أذون الخزانة الربوية. إلى أي حد تعكس البيانات المالية في الفترة محل الدارسة (**٢٠١٩**م-**٢٠٢١**م) تنفيذ هذه المعالجة المقترحة؟ هذا ما سيتم تناوله.

ب) تبين من خلال الاطلاع على تقارير هيئة الرقابة الشرعية **لبنك أبو ظبي الإسلامي** خلال فترة الدراسة ما يلي:

1 أكدت هيئة الرقابة الشرعية للمصرف في تقريرها عن عامي **٢٠١٨**م و**٢٠١٩**م طلبها من المصرف "***العمل على إيجاد صيغ شرعية بديلة لاستثمارات الخزينة وإلى أن يتم ذلك سيتم تجنيب الاستثمارات غير المتوافقة مع الشريعة في المحفظة الخاصة المشار إليها أعلاه***" أي محفظة المساهمين[1] التي أشير إليها في تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن الفترة المالية **٢٠١٣**م كما ذكرنا آنفًا. وهذا يشير إلى أن البنك لم يستكمل عملية التحول على مستوى بند استثمارات الخزينة حتى تاريخ **٢٠١٩**م.

2 تم حذف العبارة السابقة من تقرير هيئة الرقابة الشرعية لعامي **٢٠٢٠**م و**٢٠٢١**م على الرغم من استمرار وجود رصيد لأذون الخزانة خلال العام المذكور واستمر الوضع على ما هو عليه حتى عام **٢٠٢١**م.

3 هناك قصور في متطلبات الحوكمة الشرعية للمصرف؛ فعلى الرغم أن التقرير نص على أن مسؤولية الهيئة هي إبداء الراي الشرعي في مدى التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية؛ غير أنه لم يكن هناك رأي واضح في ذلك (تقرير هيئة الرقابة الشرعية **٢٠١٩**م و **٢٠٢٠**م و **٢٠٢١**م، وتم الاقتصار على أن إصدار القوائم المالية تم وفق مصطلحات متفقة في مجملها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

4 لم يتضمن التقرير رأي هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بشأن عدم قيام البنك بتنفيذ المعالجة المطلوبة لاستثمارات الخزينة وأثر ذلك على عوائد المساهمين والمودعين. وذلك على الرغم من أن نسبة الاستثمار في موجودات محرمة شرعاً إلى إجمالي

[1] الجدير بالذكر أن أول إشارة إلى محفظة المساهمين جاء في تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن الفترة المالية **٢٠١٣**م، مما يشير إلى أن هذه المشكلة قائمة منذ ذلك التاريخ.

الموجودات كانت جوهرية حيث بلغت نسبة الاستثمار في أذون الخزانة (بالمتوسط خلال فترة الدراسة **٣٢**٪ من إجمالي الموجودات وفق الجدول رقم (1) أدناه وعليه؛ برأينا: إن إصدار التقرير برأي متحفظ هو الملائم، بسبب تأخر المعالجة، وبسبب خلو التقرير عن أي توضيح بشأن تطهير الإيرادات من العائد المحرم على تلك الاستثمارات سواءً أكان هذا التطهير على المساهمين والمودعين أو على إدارة البنك وفيما يلي نص رأي هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف حسب تقارير السنوات **٢٠١٨**م - **٢٠١٩**م-**٢٠٢٠**م-**٢٠٢١**م:

ثانياً : تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

طلب الأستاذ رئيس البنك ورئيس الجمعية من الأستاذ ضياء الدين زعير مقرر وأمين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية تلاوة تقرير الهيئة ، فقرأ سيادته التقرير التالى :

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة مساهمي مصرف أبو ظبي الإسلامي، مصر

استنادًا للنظام الأساسي بتعديلاته لمصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر واللائحة التنظيمية لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف، فنود أن نقدم التقرير التالي:

- اجتمعت الهيئة 3 اجتماعات على مدار العام.
- أصدرت الهيئة الفتاوى والقرارات المناسبة بشأن الموضوعات التي عرضت عليها، أو ما طلبته الهيئة من بيانات وإيضاحات، وما تم من مناقشات بشأنها مع مسئولي الإدارات المختلفة في المصرف.
- درست الهيئة تقارير التدقيق الشرعي المرفوعة إليها من وحدة التدقيق الشرعي للمصرف وناقشتها.

في رأينا:

- تقع مسؤولية تنفيذ عمليات البنك طبقًا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على الإدارة التنفيذية المصرف. أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء الرأي الشرعي المستقل لكم عن مدى التزام المصرف في جميع أعماله وأنشطته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- بالنسبة لتحول البنك إلى مصرف إسلامي فقد تمّ ما يلي:

1- تحويل معظم الموجودات (الأصول) إلى موجودات متوافقة مع الشريعة، وما بقي منها اتخذت الإجراءات لحصره في محفظة خاصة لحساب المساهمين ومعالجتها وفقًا لأحكام الشريعة، أما التمويلات الجديدة فتتم وفقًا للضوابط الشرعية.

2- قبول الإيداعات الجديدة يتم وفقًا لصيغ الإيداع الشرعية، أما الإيداعات التقليدية القديمة فقد تمّ تحويلها إلى صيغ مشروعة في معظمها وسيتم تحويل باقي الإيداعات.

3- العمل على إيجاد صيغ شرعية بديلة لأدوات الخزينة، وإلى أن يتم ذلك؛ سيتمّ تجنيب العمليات غير المتوافقة مع الشريعة في المحفظة الخاصة المشار إليها أعلاه.

4- إصدار القوائم المالية للسنة المالية الحالية وفق المصطلحات المتفقة مع أحكام ومبادئ الشريعة باستثناء ما يتعلق بأذون الخزينة إلى أن يتم إيجاد بدائل شرعية لها.

5- بما أن البنك غير مخول بإخراج الزكاة فإنها تقع على مسئولية المساهمين.

ضياء الدين زعير نيابة عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

وقد شكر الأستاذ رئيس الجمعية الأستاذ ضياء الدين زعير على تلاوة التقرير.

المصرف أبوظبي الإسلامي ADIB

ثانياً : تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

طلب الأستاذ الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب ورئيس الجمعية من الأستاذ ضياء الدين زعير مقرر وأمين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية تلاوة تقرير الهيئة ، فقرأ سيادته التقرير التالي :

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة مساهمي مصرف أبو ظبي الإسلامي، مصر

استنادًا للنظام الأساسي بتعديلاته لمصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر واللائحة التنظيمية لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف، فقود أن نقدم التقرير التالي:

- اجتمعت الهيئة ٤ اجتماعات على مدار العام.
- أصدرت الهيئة الفتاوى والقرارات المناسبة بشأن الموضوعات التي عرضت عليها، أو ما طلبته الهيئة من بيانات وإيضاحات، وما تم من مناقشات بشأنها مع مسئولي الإدارات المختلفة في المصرف.
- درست الهيئة تقارير التدقيق الشرعي المرفوعة إليها من وحدة التدقيق الشرعي للمصرف ونافشتها.

في رأينا:

- تقع مسؤولية تنفيذ عمليات البنك طبقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية على الإدارة التنفيذية للمصرف. أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء الرأي الشرعي المستقل لكم عن مدى التزام المصرف في جميع أعماله وأنشطته بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.
- بالنسبة لتحول البنك إلى مصرف إسلامي فقد تم ما يلي:

١- تم تحويل الموجودات (الأصول) إلى موجودات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وكذلك يتم قبول الإيداعات ومنح التمويلات وتقديم الخدمات المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

٢- العمل على إيجاد صيغ شرعية بديلة لأدوات الخزينة، وإلى أن يتم ذلك؛ سيتم تجنيب هذه العمليات في محفظة خاصة لحساب المساهمين ومعالجتها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

٣- إصدار القوائم المالية للسنة المالية الحالية وفق المصطلحات المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية باستثناء ما يتعلق بأذون الخزانة إلى أن يتم إيجاد بدائل شرعية لها.

٤- بما أن البنك غير مخول بإخراج الزكاة فإنها تقع على مسئولية المساهمين.

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

وقد شكر الأستاذ رئيس الجمعية الأستاذ ضياء الدين زعير على تلاوة التقرير.

ثانياً : تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

ونوه السيد الأستاذ محمد على رئيس الجمعية أنه يود فى البداية أن يحيط السادة المساهمين بالتطورات التي طرأت على تشكيل الهيئة ، حيث توفى العام الماضى إلى رحمة الله تعالى السادة أعضاء الهيئة أصحاب الفضيلة :-

الدكتور / عبد الستار أبو غده (رئيس الهيئة).

الدكتور / حسين حامد حسان (عضو الهيئة) .

الدكتور / محمد عبد الحليم عمر (عضو الهيئة) .

وتم اختيار وتشكيل هيئة شرعية جديدة تتكون من الأعضاء أصحاب الفضيلة :-

الدكتور/ نظام اليعقوبي .. رئيساً

الدكتور/ محمد عبد الحكيم زعير. عضواً

الدكتور/ محمد نجيب عوضين . عضواً

الدكتور/ اسامه الازهري . عضواً .

ثم طلب الأستاذ الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب ورئيس الجمعية من الأستاذ ضياء الدين زعير رئيس الإستشارات بإدارة الشريعة تلاوة تقرير الهيئة ، فقرأ سيادته التقرير التالى :

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

السادة مساهمي مصرف أبو ظبي الإسلامي، مصر

استنادًا للنظام الأساسي بتعديلاته لمصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر، واللائحة التنظيمية لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف، فنود أن نقدم التقرير التالي:

- عقدت الهيئة عدة اجتماعات على مدار العام.
- أصدرت الهيئة الفتاوى والقرارات المناسبة بشأن الموضوعات التي عرضت عليها، أو ما طلبته الهيئة من بيانات وإيضاحات، وكانت من مناقشات بشأنها مع مسئولي الإدارات المختلفة في المصرف.

مصرف أبوظبي الإسلامي ADIB

- اطلعت الهيئة على تقرير التدقيق الشرعي الداخلي المرفوع إليها بشأن القوائم المالية، وأصدرت الهيئة التوصيات والقرارات اللازمة.

في رأينا:

- تقع مسؤولية تنفيذ عمليات المصرف طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على الإدارة التنفيذية للمصرف. أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء الرأي الشرعي المستقل لكم عن مدى التزام المصرف في جميع أعماله وأنشطته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- بالنسبة لتحول البنك إلى مصرف إسلامي فقد تمّ ما يلي:
  - تم تحويل الموجودات (الأصول) إلى موجودات متوافقة مع الشريعة، وكذلك يتم قبول الإيداعات ومنح التمويلات وتقديم الخدمات المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة.
  - اعتمدت الهيئة الشرعية صيغة بديلة للاستثمار في أدوات الخزينة مرتكزة على آليتي الوكالة بالاستثمار والمرابحة، علماً بأنه جاري البحث عن بدائل شرعية تامة للأدوات المالية المتعلقة بالخزينة وإدارة السيولة.
  - إصدار القوائم المالية للسنة المالية الحالية وفق مصطلحات متفقة في مجملها مع أحكام ومبادئ الشريعة.
  - بما أن البنك غير مخول بإخراج الزكاة فإنها تقع على مسئولية المساهمين.

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

وقد شكر الأستاذ رئيس الجمعية الأستاذ ضياء الدين زعير على تلاوة التقرير.

مصرف أبوظبي الإسلامي ADIB

ثانياً : تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

طلب الأستاذ الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب ورئيس الجمعية من الأستاذ ضياء الدين زعير رئيس الاستشارات بإدارة الشريعة تلاوة تقرير الهيئة ، فقرأ سيادته التقرير التالي :

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

بسم الله الرحمن الرحيم
تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

السادة مساهمي مصرف أبو ظبي الإسلامي، مصر

استنادًا للنظام الأساسي بتعديلاته لمصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر، واللائحة التنظيمية لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف، نقدم التقرير التالي:

- اجتمعت الهيئة عدة اجتماعات على مدار العام.
- أصدرت الهيئة الفتاوى والقرارات المناسبة بشأن الموضوعات التي عرضت عليها في ضوء ما طلبته الهيئة من بيانات وإيضاحات، وما تم من مناقشات بشأنها مع مسئولي الإدارات المختلفة في المصرف.
- اطلعت الهيئة على القوائم المالية للمصرف ، وكذلك تقرير التدقيق الشرعي الداخلي المرفوع إليها بشأن القوائم المالية، وأصدرت الهيئة التوصيات والقرارات اللازمة.

في رأينا:

- تقع مسؤولية تنفيذ عمليات المصرف طبقًا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على الإدارة التنفيذية للمصرف. أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء الرأي الشرعي المستقل لكم عن مدى التزام المصرف في مجمل أعماله وأنشطته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- بالنسبة لتحول البنك إلى مصرف إسلامي فقد تمّ ما يلي:
  - يتم قبول الإيداعات ومنح التمويلات وتقديم الخدمات المصرفية جميعها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .
  - اعتمدت الهيئة الشرعية صيغة بديلة للاستثمار في أدوات الخزينة مرتكزة على آليتي الوكالة بالاستثمار والمرابحة، علماً بأنه جاري البحث عن بدائل شرعية بديلة للأدوات المالية المتعلقة بالخزينة وإدارة السيولة.
  - إصدار القوائم المالية للسنة المالية الحالية وفق مصطلحات متفقة في مجملها مع أحكام ومبادئ الشريعة.
  - تقع مسئولية إخراج الزكاة على المساهمين ، لأن البنك غير مخول بإخراج الزكاة .

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

وقد شكر الأستاذ رئيس الجمعية الأستاذ ضياء الدين زعير على تلاوة التقرير.

المطلب الثاني: قائمة المركز المالي للمصرف خلال فترة الدراسة:

أولاً: تحليل الموجودات

تبين من خلال تحليل موجودات المصرف خلال فترة الدراسة وجود ثبات في نمو الموجودات، والرسم البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم (1): تحليل موجودات بنك أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة من عام ٢٠١٩م لغاية ٢٠٢١م

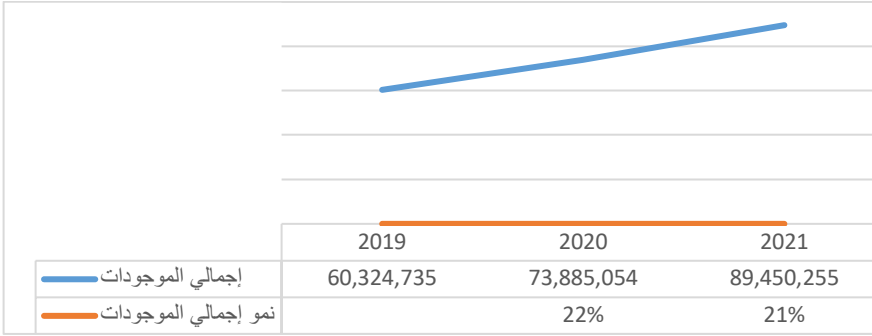

الشكل بناء على البيانات المالية المنشورة للمصرف

ثانيًا: أذون الخزانة المستثمرة في المصرف

تبين من خلال الدراسة التحليلية لاستثمار المصرف في أذون الخزانة ما يلي:

1- قيام المصرف بالاستثمار في أذون الخزانة بهدف الحصول على التدفقات النقدية أو التدفقات النقدية والبيع وذلك وفق نموذج الأعمال[1] المصرح عنه ضمن ملخص السياسات المحاسبية للمصرف **ونود التنويه أن نسبة الاستثمار الأكبر كانت للحصول على التدفقات النقدية (المقاسة بالتكلفة المستهلكة) حيث يكون البيع فيها عرضيًا**[2] حيث بلغت نسبة أذون الخزانة المقاسة بالتكلفة المستهلكة إلى إجمالي أذون الخزانة (الأنواع الثلاثة الواردة في الجدول أدناه) خلال فترة الدراسة (٦٩٪، ٦٣٪، ٥١٪) على التوالي والرسم البياني ادناه يوضح ذلك:

[1] يقصد بنموذج الأعمال الطريقة التي يدير بها المصرف أصوله المالية بغرض تأمين التدفقات النقدية اللازمة لتحقيق أهدافه في ظل الظروف الطبيعية. ويتضمن الجدول في الصفحة التالية تصنيف الأصول المالية التي يحتفظ بها المصرف إلى ثلاثة أنواع من منظور استرتيجية البنك في إدراة الأصول وتدفقاتها النقدية.

[2] ليس لأغراض السيولة. وإنما لأغراض الاستثمار وتحصيل التدفقات النقدية وفق ما هو وارد ضمن نموذج أعماله. ولكن نود أن ننوه أن أذون الخزانة هي من الأصول السائلة عالية الجودة والتي تتوافق مع متطلبات بازل ٣.

الشكل رقم (2): النسب القطاعية لأذون الخزانة المقاسة بالتكلفة المستنفذة إلى إجمالي أذون الخزانة

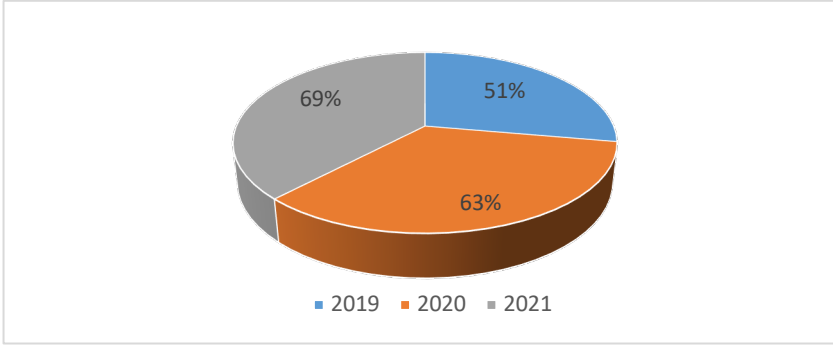

٢) يقوم البنك بإعداد وتوثيق واعتماد نموذج / نماذج الاعمال (Business Models) بما يتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) وبما يعكس استراتيجية البنك الموضوعة لإدارة الاصول المالية وتدفقاتها النقدية وفقاً لما يلي:

الاصل المالي	نموذج الأعمال	الخصائص الأساسية
الاصول المالية بالتكلفة المستهلكة	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	▪ الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في أصل مبلغ الاستثمار والعوائد. ▪ البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية. ▪ أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. ▪ يقوم البنك بعملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدي توافقها مع متطلبات المعيار.
الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	▪ كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. ▪ مبيعات مرتفعة (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	نماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة – إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة – تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع)	▪ هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. ▪ تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. ▪ ادارة الاصول المالية بمعرفة علي اساس القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر تلافيا للتضارب في القياس المحاسبي.

2- يتراوح وسطي نسبة الاستثمار في أذون الخزانة إلى إجمالي الموجودات خلال الفترة الممتدة من عام **٢٠١٩**م لغاية **٢٠٢١**م ما يقارب **٣٢**٪ ونود ان ننوه إلى أن انخفاض النسبة المذكورة في عام **٢٠٢٠**م يعود إلى ارتفاع نسبة نمو الموجودات بنسبة أكبر من نمو أذون الخزانة **الأمر الذي يشير إلى أن المصرف لم يلتزم بتخفيض الاستثمار في أذون الخزانة ولم يكتف بالاستثمارات السابقة ولم يتم العمل على تحويلها إلى أصول مشروعة وفق توجيه هيئة الرقابة الشرعية للمصرف** بل نمت والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1) **أذون الخزانة المستثمرة في بنك أبو ظبي الإسلامي – مصر**

ألف جنيه مصري

البيان	٢٠١٩م	٢٠٢٠م	٢٠٢١م	المتوسط
أذون خزينة مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر	10,055,252	8,085,902	9,393,231	9,178,128
أذون الخزانة مقاسة بالتكلفة المستهلكة	10,303,229	13,548,163	20,962,309	14,937,900
الإجمالي	20,358,481	21,634,065	30,355,540	24,116,029
إجمالي الموجودات	60,324,735	73,885,054	89,450,255	74,553,348
نسبة أذون الخزانة إلى إجمالي الموجودات	34%	29%	34%	32%
نسبة النمو أذون الخزانة		6%	40%	23%
نسبة نمو الموجودات		22%	21%	22%

الشكل رقم (3) نمو أذون الخزانة مقارنة بنمو الموجودات خلال فترة الدراسة

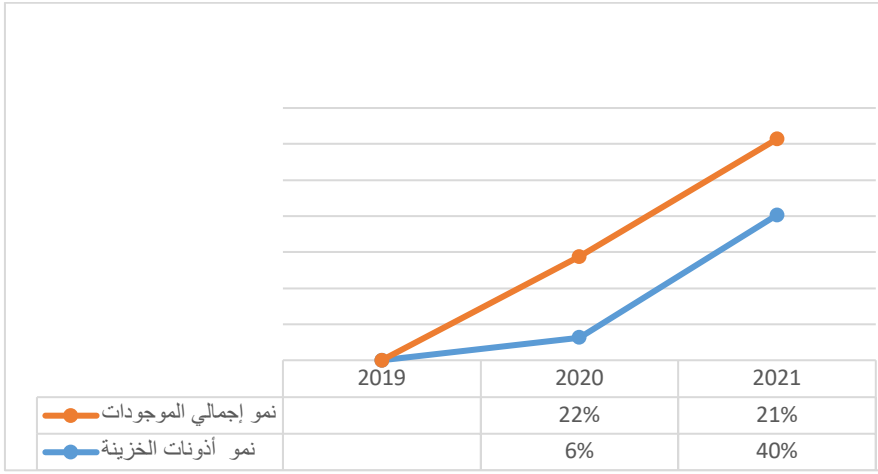

الشكل بناء على البيانات المالية المنشورة للمصرف

المطلب الثالث: قائمة الدخل المجمع:

يبين الإفصاح رقم ٧ للأعوام ٢٠١٩م و٢٠٢٠م و٢٠٢١م الآتي:

1 لم يتم الفصل في الأوعية الاستثمارية بين أموال حسابات الاستثمار واموال المساهمين وما في حكمهم)[1] **الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة التأكد من مدى التزام المصرف بالتوجيه الوارد في تقرير هيئة الرقابة الشرعية للمصرف لعامي ٢٠١٨م و٢٠١٩م بشأن تجنيب عمليات أذون الخزانة في محفظة خاصة لحساب المساهمين ومعالجتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية (البند ٢ من الفقرة الثانية**

[1] الإفصاح رقم ٧ من التقرير السنوي للبيانات المالية للمصرف الموقوفة بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١م.

من فقرة الرأي الواردة أدناه) وهو التوجيه نفسه الذي تضمنه أول تقرير لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن الفترة المالية ٢٠١٣م.

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة مساهمي مصرف أبو ظبي الإسلامي، مصر

استنادًا للنظام الأساسي بتعديلاته لمصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر واللائحة التنظيمية لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف، فنود أن نقدم التقرير التالي:

- اجتمعت الهيئة ٤ اجتماعات على مدار العام.
- أصدرت الهيئة الفتاوى والقرارات المناسبة بشأن الموضوعات التي عرضت عليها، أو ما طلبته الهيئة من بيانات وإيضاحات، وما تم من مناقشات بشأنها مع مسئولي الإدارات المختلفة في المصرف.
- درست الهيئة تقارير التدقيق الشرعي المرفوعة إليها من وحدة التدقيق الشرعي للمصرف وناقشتها.

في رأينا:

- تقع مسؤولية تنفيذ عمليات البنك طبقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية على الإدارة التنفيذية للمصرف. أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء الرأي الشرعي المستقل لكم عن مدى التزام المصرف في جميع أعماله وأنشطته بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.
- بالنسبة لتحول البنك إلى مصرف إسلامي فقد تم ما يلي:

١- تم تحويل الموجودات (الأصول) إلى موجودات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وكذلك يتم قبول الإيداعات ومنح التمويلات وتقديم الخدمات المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

٢- العمل على إيجاد صيغ شرعية بديلة لأدوات الخزينة، وإلى أن يتم ذلك؛ سيتم تجنيب هذه العمليات في محفظة خاصة لحساب المساهمين ومعالجتها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

٣- إصدار القوائم المالية للسنة المالية الحالية وفق المصطلحات المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية باستثناء ما يتعلق بأذون الخزينة إلى أن يتم إيجاد بدائل شرعية لها.

٤- بما أن البنك غير مخول بإخراج الزكاة فإنها تقع على مسئولية المساهمين.

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

وقد شكر الأستاذ رئيس الجمعية الأستاذ ضياء الدين زعير على تلاوة التقرير.

ثانياً : تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

طلب الأستاذ رئيس البنك ورئيس الجمعية من الأستاذ ضياء الدين زعير مقرر وأمين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية تلاوة تقرير الهيئة ، فقرأ سيادته التقرير التالى :

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة مساهمي مصرف أبو ظبي الإسلامي، مصر

استنادًا للنظام الأساسي بتعديلاته لمصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر واللائحة التنظيمية لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف، فنود أن نقدم التقرير التالي:

- اجتمعت الهيئة 3 اجتماعات على مدار العام.
- أصدرت الهيئة الفتاوى والقرارات المناسبة بشأن الموضوعات التي عرضت عليها، أو ما طلبته الهيئة من بيانات وإيضاحات، وما تم من مناقشات بشأنها مع مسئولي الإدارات المختلفة في المصرف.
- درست الهيئة تقارير التدقيق الشرعي المرفوعة إليها من وحدة التدقيق الشرعي للمصرف ونناقشتها.

في رأينا:

- تقع مسؤولية تنفيذ عمليات البنك طبقًا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على الإدارة التنفيذية للمصرف. أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء الرأي الشرعي المستقل لكم عن مدى التزام المصرف في جميع أعماله وأنشطته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- بالنسبة لتحول البنك إلى مصرف إسلامي فقد تمّ ما يلي:

1- تحويل معظم الموجودات (الأصول) إلى موجودات متوافقة مع الشريعة، وما بقي منها اتخذت الإجراءات لحصره في محفظة خاصة لحساب المساهمين ومعالجتها وفقًا لأحكام الشريعة، أما التمويلات الجديدة فتتم وفقًا للضوابط الشرعية.

2- قبول الإيداعات الجديدة يتم وفقًا لصيغ الإيداع الشرعية، أما الإيداعات التقليدية القديمة فقد تمّ تحويلها إلى صيغ مشروعة في معظمها وسيتم تحويل باقي الإيداعات.

3- العمل على إيجاد صيغ شرعية بديلة لأدوات الخزينة، وإلى أن يتم ذلك؛ سيتمّ تجنيب العمليات غير المتوافقة مع الشريعة في المحفظة الخاصة المشار إليها أعلاه.

4- إصدار القوائم المالية للسنة المالية الحالية وفق المصطلحات المتفقة مع أحكام ومبادئ الشريعة باستثناء ما يتعلق بأذون الخزينة إلى أن يتم إيجاد بدائل شرعية لها.

5- بما أن البنك غير مخول بإخراج الزكاة فإنها تقع على مسئولية المساهمين.

ضياء الدين زعير نيابة عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

وقد شكر الأستاذ رئيس الجمعية الأستاذ ضياء الدين زعير على تلاوة التقرير.

2 تم توزيع أرباح الاستثمارات المقاسة بالتكلفة المستهلكة والقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر (والتي تتمثل في أذون خزينة) على أصحاب حسابات الاستثمار (خلافاً لتوجيهات هيئة الرقابة الشرعية ضمن تقريرها السنوي الموجه للهيئة العامة للمساهمين عن عامي **٢٠١٩**م و**٢٠٢٠**م بجعلها في محفظة خاصة بالمساهمين) حيث تم اعتبار الأرباح الموزعة جزءًا من تكلفة الوديعة وذلك خلال عامي **٢٠١٩**م و**٢٠٢٠**م.

3 تمت الإشارة في تقرير هيئة الرقابة الشرعية للمصرف لعام **٢٠٢١**م إلى ما يلي: "***اعتمدت الهيئة الشرعية صيغة بديلة للاستثمار في أدوات الخزينة مرتكزة على آليتي الوكالة بالاستثمار والمرابحة، علمًا بأنه جاري البحث عند بدائل شرعية تامة للأدوات المالية المتعلقة بالخزينة وإدارة السيولة***"، وعليه نبين وبتأكيد معقول الآلية التي تم اعتمادها من قبل المصرف كصيغة شرعية بديلة للاستثمار في أذونات الخزانة:

- قام بنك أبو ظبي الإسلامي – مصر بالدخول في صيغة تمويل مرابحة مع بنك ما مقابل قيام الأخير بتوكيل بنك أبو ظبي الإسلامي – مصر بوكالة استثمارية مقيدة في أدوات دين حكومية وبنفس مبلغ الاستثمار وتم إجراء المقاصة بينهما **الأمر الذي يدل على ترابط العقدين مع بعضهما وفق سياسة التقاص الواردة ضمن التقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠٢١م.** نورد أدناه الإفصاح رقم ١٦ والإفصاح رقم ٧ المدرجين ضمن التقرير المذكور والسياسة المحاسبية المشار إليها:

أ. الإفصاح رقم ١٦

١٦- أرصدة لدى البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
حسابات جارية	١٩٠,٠٢٦	٥٠٢,٧٢٤
ودائع لدى البنوك	٤,٤٨٤,٢٥١	٢,٢١٥,١٠٠
مرابحات مستحقة من بنوك محلية*	٣٣,٠١٤,٤٦٧	٢٣,٧٢٩,٤٢٨
وكالات مقيدة مستحقة الى بنوك محلية*	-٢٣,٠١٤,٤٦٧	-٢٣,٧٢٩,٤٢٨
الإجمالي	**٤,٦٧٥,٢١٩**	**٣,٧١٨,٧٦٩**
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	-١٢٨	-٥٥
الإجمالي	**٤,٦٧٥,٢١٩**	**٣,٧١٨,٧٦٩**
أرصدة لدى البنك المركزي بخلاف نسبة الاحتياطي الإلزامي	٨٨٤,٤٢٥	٨٨٤,١١٣
بنوك محلية	٢,١٢٧,٧٢٣	٢,٠٣٩,٤٥١
مرابحات مستحقة من بنوك محلية*	٣٣,٠١٤,٤٦٧	٢٣,٧٢٩,٤٢٨
وكالات مقيدة مستحقة الى بنوك محلية*	-٢٣,٠١٤,٤٦٧	-٢٣,٧٢٩,٤٢٨
بنوك خارجية	٦٥٣,١٧٩	٧٩٥,٢٦١
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	-١٢٨	-٥٥
الإجمالي	**٤,٦٧٥,٢١٩**	**٣,٧١٨,٧٦٩**
أرصدة بدون عائد	١٩٠,٠٢٦	٥٠٢,٧٢٤
أرصدة ذات عائد متغير	٣,٥٩٩,٨٥٦	٢,٣٣٠,٩٨٧
أرصدة ذات عائد ثابت	٨٨٤,٤٢٥	٨٨٤,١١٣
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	-١٢٨	-٥٥
الإجمالي	**٤,٦٧٥,٢١٩**	**٣,٧١٨,٧٦٩**
تحليل مخصص خسائر الإضمحلال للأرصدة لدى البنوك		
الرصيد في أول السنة المالية	٥٥	٢٤
مبالغ عبء الاضمحلال خلال السنة	٨٠	٧٥
فروق ترجمة عملات أجنبية	-٧	-٤٤
الإجمالي	**١٢٨**	**٥٥**

*تتضمن الأرصدة لدي البنوك مبلغ ١٤,٤٦٧,٠٣٣ألف جنية مصري يمثل مرابحات مستحقة من أحد البنوك المحلية يقابلها وكالات مقيدة للاستثمار مستحقة لذات البنك بنفس المبلغ لاستثمار مبلغ الوكالة المقيدة في أدوات دين حكومية. وقد تم إجراء مقاصة بينهما وذلك لاستيفائهما شروط المقاصة بين الأصول والالتزامات الواردة بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

ب. الإفصاح رقم ٧:

٧- صافي الدخل من العائد

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
عائد المرابحات والمشاركات والمضاربات والإيرادات المشابهة من :		
تمويلات وتسهيلات :		
- للعملاء	٤,٧٤١,٠٩٠	٤,٥٦٢,٨١٨
الاجمالى	٤,٧٤١,٠٩٠	٤,٥٦٢,٨١٨
أستثمارات مالية فى أدوات دين بالتكلفة المستهلكة و مقيمة من خلال الدخل الشامل *	-	٢,٣٥٢,٩٩٢
ودائع وحسابات جارية*	٣,٣٥٣,١٨٠	٢٥١,٧٩٩
الاجمالى	٨,٠٩٤,٢٧٠	٧,١٦٧,٦٠٩

ج. السياسة المحاسبية

ج) المقاصة بين الاصول المالية والالتزامات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني حال قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

تجرى المقاصة بين الإيرادات والمصروفات فقط إذا كان مسموحاً بذلك وفقا لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة أو نتج الأرباح أو الخسائر عن مجموعات متماثلة كنتيجة من نشاط المتاجرة او نتج فروق ترجمة ارصدة الاصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الاجنبية او نتج ارباح (خسائر) التعامل في العملات الاجنبية.

ونود أن ننوه بهذا الخصوص إن عقد الوكالة بالاستثمار هو عقد خاص يستحق المصرف الوكيل أجرته على الأعمال التي تم الاتفاق عليها مع الموكل وتكون الوكالة مقيدة عندما يقيد أصحابها المصرف بنوع معين من الاستثمار أو بمكان معين أو بقيود أخرى ، وفي هذه الحالة تم التقييد في الاستثمار في أذونات الخزانة وعليه وبغض النظر عن أن محل عقد الوكالة غير جائز شرعاً، ولا يجوز للمصرف الدخول فيه فإن القيود المحاسبية لعقود الوكالة بالاستثمار (مطلقة أو مقيدة) يتم تسجيلها في حسابات خارج الميزانية (Off Balance Sheet)، ولا تسجل داخل ميزانية إلا إذا كان هناك سيطرة[1] من قبل الوكيل

[1] وفق معيار المحاسبة الإسلامي رقم **٣١** الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يكون للمصرف سيطرة على الأصل عندما تتحمل مخاطر الأصل وله حق الحصول على العوائد reward المرتبطة بالملكية ويجب ان تحقق الشروط التالية:

على الأصيل، وعليه فإن المعالجة المحاسبية المتبعة من قبل المصرف وتسجيل عقد الوكالة داخل الميزانية يدل على وجود هذه السيطرة وبكافة الأحوال وبصرف النظر عن الترتيبات التعاقدية نبين مايلي:

- يبدو أن الهيئة الشرعية لا تنظر إلى الصيغة البديلة المطبقة بأنها تامة المشروعية ولذلك نوهت باستمرار البحث عن بدائل شرعية تامة.
- إن المصرف مازال مستثمرا في موجودات محرمة شرعا وهي في ازدياد ويبين الإفصاح رقم **١٩** المدرج ضمن التقرير السنوي للمصرف المذكور أعلاه وذلك وفق الآتي:

---

i. أن يكون للمصرف حق في الحصول على العوائد (الإيجابية أو السلبية) نتيجة استخدام الأصول او الوحدة المالية.

ii. أن يكون للمصرف القدرة على التأثير على العوائد من خلال سلطتها على الأصول أو وحدة العمل.

مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر - شركة مساهمة مصرية

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١٩- استثمارات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
١/١٩ إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		
أ) أدوات حقوق ملكية مدرجة في أسواق الأوراق المالية:		
أسهم شركات محلية	٦,٩٤٥	٥,٢٣٣
إجمالي أدوات حقوق الملكية	٦,٩٤٥	٥,٢٣٣
ب) وثائق صناديق استثمار:		
وثائق صناديق استثمار غير مدرجة في أسواق الأوراق المالية	١٦,٦٥٠	٣,٤٠٦
إجمالي وثائق صناديق استثمار	١٦,٦٥٠	٣,٤٠٦
إجمالي الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (١)	٢٣,٥٩٥	٨,٦٣٩
٢/١٩ إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف جنيه مصري
أ) سندات الخزانة - بالقيمة العادلة :		
– مدرجة في أسواق الأوراق المالية	١٠١,٤٤٠	٥١,٦٣١
إجمالي سندات الخزانة	١٠١,٤٤٠	٥١,٦٣١
ب) أذون الخزانة الحكومية- بالقيمة العادلة :		
– غير مدرجة في أسواق الأوراق المالية	٩,١٦٦,٣٢٤	٧,٩٤٥,٣٥٥
إجمالي أذون الخزانة الحكومية	٩,١٦٦,٣٢٤	٧,٩٤٥,٣٥٥
فيما يلي بيان بأذون الخزانة :		
أذون خزانة استحقاق خلال ٩١ يوماً	٢٠,٩٢٥	١,٢٠٦,٠٧٥
أذون خزانة استحقاق خلال ١٨٢ يوماً	١,٢٠٢,٢٧٥	١,٦٢٤,٧٢٥
أذون خزانة استحقاق خلال ٢٧٣ يوماً	١,٣٦١,١٥٠	٢,٩٨٣,٠٠٠
أذون خزانة استحقاق خلال ٣٦٤ يوماً	٧,١٧٤,١٥٠	٢,١٠٠,٠٠٠
الإجمالي	٩,٧٠٨,٥٠٠	٨,٤٢٣,٨٠٠
عوائد لم تستحق بعد	-٥٥٠,٤٥٢	-٥٠٤,٢٥٥
فروق تقييم أذون خزانة مقيمة بالقيمة العادلة	١٨,٢٧٧	٢٥,٩١٠
السالب	٩,١٦٦,٣٢٤	٧,٩٤٥,٣٥٥
ج) أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة :		
– مدرجة في أسواق الأوراق المالية	٢٨,٠٦٨	١٦,٦١٧
– غير مدرجة في أسواق الأوراق المالية	٦٧,١٤٢	٨٠,٦١٣
إجمالي أدوات حقوق الملكية	٩٥,٢١٠	٩٧,٣١٠
د) وثائق صناديق استثمار بالقيمة العادلة :		
– غير مدرجة في أسواق الأوراق المالية	٢١,٣٠٢	١٩,٤٣٢
إجمالي وثائق صناديق استثمار	٢١,٣٠٢	١٩,٤٣٢
إجمالي الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الآخر (٢)	٩,٣٩٤,٢٧٦	٨,١١٣,٧٢٨

4 أما فيما يخص توجيه هيئة الرقابة الشرعية بجعل عوائد أذونات الخزانة ضمن محفظة المساهمين منذ عام **٢٠١٣**م وحتى عام **٢٠١٩**م فإن عدم كفاية الإفصاحات المدرجة من قبل المصرف **لا يسمح بالتوصل إلى نتائج واضحة بخصوص الالتزام بهذه التوجيهات، أما فيما يخص عام ٢٠٢٠م فقد تم حذف**

التوجيه المذكور ضمن تقرير الهيئة كما سبق الإشارة إليه أعلاه وفيما يتعلق بتقرير الهيئة لعام ٢٠٢١م لم يكن متوفرا لغايات الدراسة ، وإن استمرار الوضع على ما هو عليه واستمرار عدم كفاية الإفصاحات قد يؤدي إلى تضليل جوهري لأصحاب المصالح.

5 **أظهرت البيانات المالية خطأً توزيع ربح على أصحاب الحسابات الجارية المؤصلة شرعاً على أنها قرض من المودعين للمصرف** ولا تستحق أي عوائد، ولم تتضمن الإيضاحات شيئا بهذا الخصوص. الجداول أدناه تبين ذلك:

٧- صافي الدخل من العائد

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف جنيه مصرى
عائد المرابحات والمشاركات والمضاربات والإيرادات المشابهة من :		
تمويلات وتسهيلات :		
- للعملاء	٤,٧٤١,٠٩٠	٤,٥٦٢,٨١٨
الاجمالى	**٤,٧٤١,٠٩٠**	**٤,٥٦٢,٨١٨**
أستثمارات مالية فى أدوات دين بالتكلفة المستهلكة و مقيمة من خلال الدخل الشامل *	-	٢,٣٥٢,٩٩٢
ودائع وحسابات جارية *	٣,٣٥٣,١٨٠	٢٥١,٧٩٩
الاجمالى	**٨,٠٩٤,٢٧٠**	**٧,١٦٧,٦٠٩**
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من :		
ودائع وحسابات جارية :		
- للبنوك	-١٣٢,٧٤٤	-١٤٠,٦٤٩
- للعملاء	-٤,٣٠٣,٣١٢	-٣,٧٠٨,٣١٤
تمويلات أخري	-١٠١,٠٠٣	-٩٩,٩٠١
تمويل أدوات مالية وعمليات بيع أدوات مالية مع التزام بإعادة الشراء	-٣,٣٠٢	-٨٠,٣٨١
الاجمالى	**-٤,٥٤٠,٣٦١**	**-٤,٠٢٩,٢٤٥**
صافي الدخل من العائد	**٣,٥٥٣,٩٠٩**	**٣,١٣٨,٣٦٤**

* يتضمن العائد من الودائع والحسابات جارية لدى البنوك العائد الناتج من المرابحة المبرمة مع أحد البنوك المحلية . كما ان العوائد والارباح والخسائر الناتجة من الاستثمارات المالية في أدوات دين حكومية تخص هذا البنك طبقا للوكالة المقيدة بالاستثمار والتى تقتضي استثمار هذه المبالغ في أدوات دين حكومية في حدود العائد المتوقع والمتفق عليه.

٧- صافي الدخل من العائد

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى
عائد المرابحات والمشاركات والمضاربات والإيرادات المشابهة من :		
تمويلات وتسهيلات		
- للعملاء	٤,٥٣٨,٨٤٥	٤,٣٠٠,٨٣٢
الاجمالى	**٤,٥٣٨,٨٤٥**	**٤,٣٠٠,٨٣٢**
أستثمارات مالية ق أدوات دين بالتكلفة المستهلكة و مقيمة من خلال الدخل الشامل	٢,٣٥٦,٢٧٤	٢,٣٩٠,١٨١
ودائع وحسابات جارية	٢٥٢,٥٤١	١٦٢,٧١٩
الاجمالى	**٧,١٤٧,٧٦٠**	**٦,٨٥٣,٧٣٢**
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من :		
ودائع وحسابات جارية :		
- للبنوك	-١٤٠,٦٤٩	-٥٦,٣٣٩
- للعملاء	-٣,٧٠١,٠١٨	-٣,٦٢٢,١٠٨
تمويلات أخري	-١١٩,١٣٤	-٩٣,٠٧٠
تمويل أدوات مالية وعمليات بيع أدوات مالية مع التزام بإعادة الشراء	-٨٠,٣٨٢	-٤,٧٨٢
الاجمالى	**-٤,٠٤١,١٨٣**	**-٣,٧٧٥,٧٩٩**
صافي الدخل من العائد	**٣,١٠٦,٥٧٧**	**٣,٠٧٧,٩٣٣**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصرى
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	١٣,٥٨٠,١١٤	١٠,٣٠٣,٢٢٩
إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر	٨,١١٣,٧٢٨	١٠,٠٥٥,٢٥٢
تمويلات وتسهيلات للعملاء	٤٠,١٩٢,١٠٧	٣٠,٩١٥,٢٩٦
الأصول المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	٣,٧١٨,٧٦٩	١,٢٥٢,٣٩٣
صافي الدخل من العائد	**٦٥,٦٠٤,٧١٨**	**٥٢,٥٢٦,١٧٠**

توزيعات الأرباح	٩	٢١,٠٨٠		١٣,٨٧٣
صافي دخل المتاجرة	١٠	٨٠,١٥٩		١٨٠,٣٢٣
مصروفات إدارية	١١	-١,٣٨٧,١١٣		-١,٢٥٩,٣٦٨
مصروفات تشغيل أخرى	١٢	-٤٨٤,٣٨٥		-٤٠٩,٨٨٦
عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان	١٣	-١٦٦,٠١٩		-٤٣٣,٨٧٦
أرباح بيع أستثمارات مالية فى شركات تابعة وشقيقة	٢/٢١	٥٢,٩٣٧		-
(خسائر) / أرباح استثمارات مالية	٣/٢٠	-١٠,٧٥٦		١١,٣٠١
صافي أرباح السنة قبل الضرائب		**٢,١٧٣,٩٢٠**		**١,٦٩٨,٥١٤**

٢٠- استثمارات مالية ـ تابع

٣/٢٠ أرباح (خسائر) استثمارات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ألف جنيه مصرى
أرباح بيع أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر *	-	١١,٣٠١
عبء خسائر اضمحلال أستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة	-١٠,٧٥٦	-
الاجمالى	**-١٠,٧٥٦**	**١١,٣٠١**

* يتضمن العائد من الودائع والحسابات جارية لدى البنوك العائد الناتج من المرابحة المبرمة مع أحد البنوك المحلية ، كما ان العوائد والارباح والخسائر الناتجة من الاستثمارات المالية في أدوات دين حكومية تخص هذا البنك طبقا للوكالة المقيدة بالاستثمار والتى تقتضي استثمار هذه المبالغ في أدوات دين حكومية في حدود العائد المتوقع والمتفق عليه.

6 عدم كفاية الإفصاحات المدرجة من قبل المصرف فيما يتعلق بالتأصيل الشرعي والقانوني للعلاقة بين المصرف والجهة الحكومية حيث بينت الإفصاحات أن الاستثمار في أدوات دين الحكومة كان وفق عقد وكالة مقيدة بالاستثمار فهل كانت العقود الموقعة مع الدولة هي عقود وكالة أو كان العقد وكالة بين العميل والمصرف وفي كل الأحوال يعتبر الموضوع ملتبسًا من الناحية الشرعية ويوجد عدم شفافية في الإفصاحات للجمهور خاصة أن الواقع الذي تظهره البيانات المالية هو وجود استثمار في أذون الخزانة بصرف النظر عن وجود أو عدم وجود عقد الوكالة.

7 يتراوح متوسط نسبة حصة أصحاب حسابات الاستثمار من إجمالي ربح الوعاء المشترك خلال فترة الدراسة ما نسبته **٥٦**٪، في حين يبلغ وسطي نسبة العائد من استثمارات أدوات الدين بالتكلفة المطفأة إلى إجمالي ربح الوعاء المشترك خلال نفس الفترة ما نسبته **٢٣**٪ الأمر الذي يدل على أن ما يقارب ربع الربح الموزع على أصحاب حسابات الاستثمار متأتٍ من الاستثمار في أذون الخزانة المحرمة شرعاًوالجدول أدناه يبين ذلك:

الجدول رقم (2) العوائد الموزعة على أصحاب حسابات الاستثمار

المبالغ ألف جنية مصري

بيان الدخل	٢٠١٩م	٢٠٢٠م	٢٠٢١م	المتوسط
عائد المرابحات والمشاركات والمضاربات والإيرادات المشابهة	6,853,732	7,167,609	8,094,270	7,371,870
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	3,775,799	4,029,245	4,540,361	4,115,135
صافي الدخل من العائد	3,077,933	3,138,364	3,553,909	3,256,735
تفصيل الحسابات				
عائد من التمويلات والتسهيلات	4,300,832	4,562,818	4,741,090	4,534,913
العائد من استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر	2,390,181	2,352,992	-	1,581,058
ودائع وحسابات جارية	162,719	251,799	3,353,180	1,255,899
الإجمالي	6,853,732	7,167,609	8,094,270	7,371,870
تكلفة الودائع:	3,775,799	4,029,245	4,540,361	4,115,135
ودائع وحسابات جارية للبنوك	56,339	140,649	132,744	109,911
ودائع وحسابات جارية للعملاء	3,622,108	3,708,314	4,303,312	3,877,911
أخرى	93,070	99,901	101,003	97,991
تمويل أدوات مالية وعمليات بيع أدوات مالية مع التزام بإعادة الشراء	4,282	80,381	3,302	29,322
صافي الدخل من العائد	3,077,933	3,138,364	3,553,909	3,256,735
حصة أصحاب حسابات الاستثمار من إجمالي ربح الوعاء المشترك	55%	56%	56%	56%
نسبة العائد من استثمارات أدوات الدين بالتكلفة المطفأة إلى إجمالي ربح الوعاء المشترك	35%	33%	0%	23%

الجدول من إعداد الباحثين بناء على البيانات المالية المنشورة للمصرف

8 بصفة عامة تشير البيانات إلى أن البنك تم الاستحواذ عليه في **٢٠٠٧**م من قبل تحالف مصرف أبوظبي الإسلامي وشركة الإمارات الدولية للاستثمار، ويفترض أن يتم التحول منذ ذلك التاريخ، غير أن أول تقرير لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية تم الحصول عليه عن عام **٢٠١٣**م وقد أشير فيه إلى كيفية معالجة بعض البنود واستمرار بعض البنود قيد المعالجة وهي الاستثمار في أذون الخزانة. إن القيام بالمعالجات على مدى زمني طويل استمر للسنوات التي شملتها هذه الدراسة (**٢٠١٩**م-**٢٠٢٠**م-**٢٠٢١**م) يشير إلى أن البنك يخضع للبند **٢/٢** من المعيار الشرعي رقم **٦** بشأن تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي ونصه: (إذا لم يقرر البنك التحول الكلي الفوري طبقا للبند **١/٢** وإنما قرر التحول مرحليًا فإنه لا يعتبر بنكًا متحولاً، ولا يدرج بين البنوك الإسلامية إلا بعد إتمام التحول، ويجب على مالكي البنك الإسراع في التحول للتخلص من إثم الاستمرار في الأنشطة المحرمة). ولو فرض أنه اتخذ قرار التحول الكلي، فإنه طبقا للبند **١/٢** من المعيار نفسه: (فالأصل التخلص منها [العمليات غير المشروعة] فورًا ولا يجوز التأخير إلا فيما تقتضيه الضرورة أو الحاجة مراعاة للظروف الواقعية للبنك، لتجنب خطر الانهيار أو حالات التعثر على أن يتم التخلص من آثارها وفقًا لهذا المعيار). والبنك لم يقم بهذه المعالجة طبقا للبيانات المالية التي تمت دراستها. وأعلن في السجل التجاري كبنك إسلامي قبل إتمام المعالجات الشرعية لأذون الخزانة.

9 واللافت أن تقرير مجلس الإدارة للبنك في **٢٠١٣**م يشير إلى تحسن عائد البنك بتأثير العائد على أذون الخزانة ونص ما جاء في تعليق مجلس الإدارة على نتائج الفترة ما يأتي: (... **ومن الجدير بالذكر أن النمو في أرقام الميزانية وتخفيض البنك**

المركزي المصري للاحتياطي النقدي على الودائع من ١٤٪ إلى ١٠٪ بالإضافة إلى تحسن العائد من الاستثمار في أذون الخزانة، كل ذلك أدى إلى نمو صافي الربح/العائد بمبلغ ٢٦,٨ مليون جنيه مصري بنسبة ٤٤,٣٪ ونمو إجمالي العائد بمبلغ ٣٤,٨ مليون جنيه بنسبة ٤٦,٥٪ لتبلغ ١٠٩,٦ مليون جنيه).

واستمرّت إشارة مجالس الإدارة المتعاقبة (إلى غاية محضر الجمعية العامة للفترة المالية ٢٠٢٠م و ٢٠٢١م) خلال "تعليقها على نتائج الأعمال السنوية مع بيان أهمّ العوامل التي أدّت إلى الربح" إلى العلاقة الطردية بين نموّ أرباح وإيرادات البنك وبين نمو عوائد استثمارات الخزانة وأدوات الدين والودائع والحسابات الجارية. وذلك دون أي إشارة للمعالجات الشرعية التي طلبتها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك. وهذا ما ورد في محضر ٢٠٢١م.

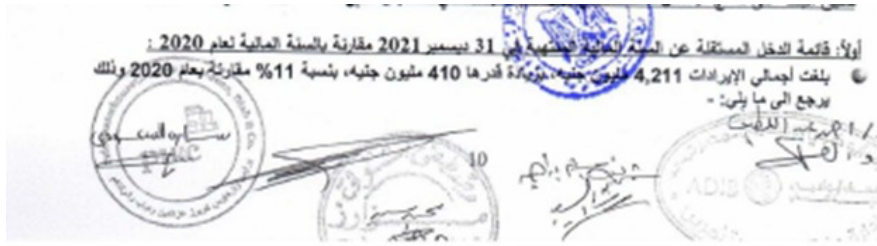

أولاً: قائمة الدخل المستقلة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 مقارنة بالسنة المالية لعام 2020 :

- بلغت أجمالي الإيرادات 4,211 مليون جنيه، بزيادة قدرها 410 مليون جنيه، بنسبة 11% مقارنة بعام 2020 وذلك يرجع الى ما يلي: -

ADIB

- بلغ صافي العائد من الدخل مبلغ 3,554 مليون جنيه، بزيادة قدرها 416 مليون جنيه، بنسبة 13% مقارنة بعام 2020 ويرجع ذلك لزيادة الهامش المحقق من محفظة التمويلات بمبلغ 178 مليون جنيه بنسبة 4% مقارنة بعام 2020، اضافة الى ذلك الزيادة في العائد من الودائع والحسابات الجارية لدى البنوك وفي عائد الاستثمارات المالية بمبلغ 748 مليون جنيه بنسبة 29% مقارنة بعام 2020 بعد خصم الزيادة في تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة بمبلغ 511 مليون بنسبة 13% مقارنة بعام 2020.
- بلغ صافي الدخل من الاتعاب والعمولات المصرفية خلال السنة المالية مبلغ 514 مليون جنيه، بزيادة قدرها 56 مليون جنيه، بنسبة 12% مقارنة بعام 2020.
- بلغت الايرادات من توزيعات الارباح المحصلة خلال السنة المالية مبلغ 21 مليون جنيه، بزيادة قدرها 7 مليون جنيه، بنسبة زيادة بلغت 52% مقارنة بعام 2020.
- بلغ صافي الدخل من المتاجرة مبلغ 80 مليون جنيه بانخفاض قدره 100 مليون جنيه، بنسبة 56% مقارنة بعام 2020.
- بلغت الأرباح المحققة من الاستثمارات المالية مبلغ 42 مليون جنيه بزيادة قدرها 31 مليون جنيه، بنسبة أكثر من 100% مقارنة بعام 2020.
- بلغت أجمالي المصاريف العمومية والادارية خلال السنة المالية مبلغ 1,387 مليون جنيه بزيادة قدرها 128 مليون جنيه، بنسبة 10% مقارنة بعام 2020.
- بلغ عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان المكون خلال السنة المالية مبلغ 166 مليون جنيه مقابل مبلغ 434 مليون جنيه، بانخفاض قدره 268 مليون جنيه، بنسبة 62% مقارنة بعام 2020.
- بلغ صافي الربح قبل الضرائب مبلغ 2,174 مليون جنيه، بزيادة قدرها 475 مليون جنيه بنسبة 28% مقارنة بعام 2020.
- بلغ مصروف الضرائب المكون خلال العام مبلغ 794 مليون جنيه، بزيادة قدرها 247 مليون جنيه بنسبة 45% مقارنة بعام 2020.
- وعليه، فقد بلغ صافي ربح السنة المالية مبلغ 1,380 مليون جنيه، بزيادة قدرها 229 مليون جنيه بنسبة 20% مقارنة بعام 2020.

10 ويلاحظ بأنه على الرغم من الإفصاح عن العائدات المحرمة في البيانات المالية غير أن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف لم تشر إلى أي تصرف بشأن تجنيبها لصالح الأعمال الخيرية، أو ما يجب على المساهمين والمودعين تجاه هذه العائدات المحرمة، ونصت في تقريرها على الآتي: ***(إصدار القوائم المالية للسنة المالية الحالية وفق المصطلحات المتفقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية).***

المبحث الرابع التحليل المالي لاستثمارات بنك البركة – مصر؛ في أذون الخزانة المطلب الأول: التقارير

المطلب الأول: الدراسة التحليلية للتقارير

أولاً: تقرير مدقق الحسابات:

تبين من خلال دراسة تقارير مدقق الحسابات للمصرف عدم الالتزام بمعيار التدقيق رقم ٧٠١ فيما يتعلق بالإبلاغ عن المسائل الهامة[1] ويعد الاستثمار في أذون الخزانة الربوية من المسائل الهامة التي يجب الإبلاغ عنها. . وننوه بهذا الخصوص أن معيار التدقيق المذكور يتيح للمستثمرين معلومات أكثر تفصيلاً حول عملية التدقيق ودور المدقق والمسائل الأكثر أهمية خلال عملية التدقيق الأمر الذي يساعد على التعرف على أهم المخاطر التي تحيط بالبنك.

ثانيا: تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف (ملحق رقم ٢):

11 تم البيان ضمن فقرة الرأي ***"أن جميع المكاسب التي تحققت للبنك من مصادر وبطرق مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية قد تم تجنيبها والتخلص منها"***

[1] تعرف المسائل الهامة حسب معيار التدقيق رقم ٧٠١ هي تلك المسائل التي – وبحسب التقدير المهني للمدقق – كانت الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية عن الفترة الحالية.

في رأينا:

أ) أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمها البنك خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١م تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ب) أن جميع المكاسب التي تحققت للبنك من مصادر أو بطرق تُحرمها أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية قد تم تجنيبها و التخلص منها.

ج) أن توزيع الأرباح يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده وأن توزيع حصص الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الإستثمار تم وفقاً للعقود المبرمة بينهم.

د) بما أن النظام الاساسي يُلزم البنك بإخراج الزكاة عن المساهمين فقد تم القيام بحسابها وإخراجها في مصارفها الشرعية.

12 ويلاحظ أن تقرير هيئة الرقابة الشرعية قد صدر برأي نظيف وأن البنك ملتزم بأحكام الشريعة الإسلامية على الرغم ان نسبة ٣٢٪ من الموجودات هي استثمار في أذون الخزانة ونسبة ٦٥٪ من دخل الوعاء المشترك جاء من الاستثمار في أذون الخانة كما سيتم بيانه أدناه.

المطلب الثاني: قائمة المركز المالي

تحليل الموجودات

تبين من خلال تحليل موجودات البنك خلال فترة الدراسة وجود نمو الموجودات، والرسم البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم (4) : تحليل موجودات بنك البركة – مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٩م لغاية ٢٠٢١م (المبالغ بآلاف الجنيه)

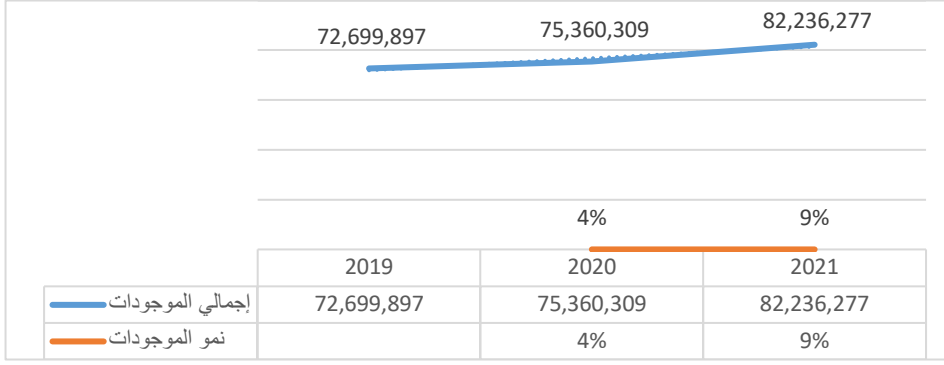

	2019	2020	2021
إجمالي الموجودات	72,699,897	75,360,309	82,236,277
نمو الموجودات		4%	9%

الشكل من بناء على البيانات المالية المنشورة للمصرف

- **أذون الخزانة المستثمرة في البنك:** تبين من خلال دراسة استثمار البنك في أذون الخزانة ما يلي:

1- قام البنك باستثمار أذون الخزانة بهدف الحصول على التدفقات النقدية أو التدفقات النقدية والبيع وذلك وفق نموذج الأعمال المصرح عنه ضمن ملخص السياسات المحاسبية للمصرف **ونود التنويه أن نسبة الاستثمار الأكبر كانت للحصول على التدفقات النقدية (المقاسة بالتكلفة المستهلكة) حيث يكون البيع فيها عرضيًا واستثنائياً.**

الشكل رقم (5): النسب القطاعية لأذون الخزانة المقاسة بالتكلفة المستهلكة إلى إجمالي أذون الخزانة خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٩م لغاية ٢٠٢١م

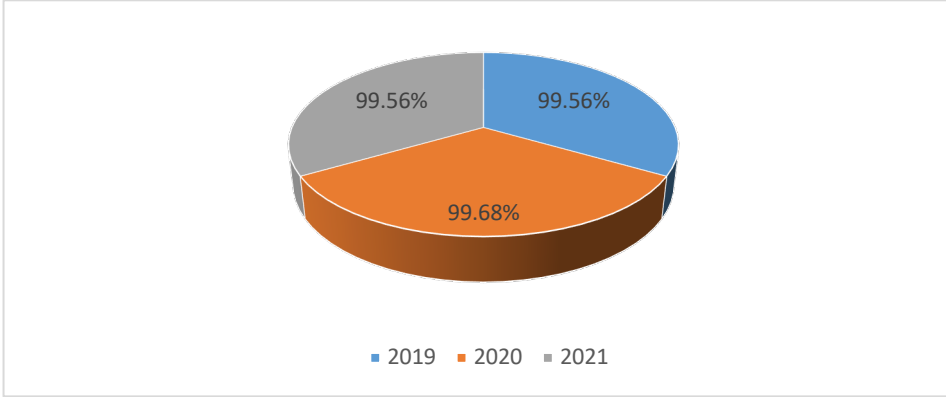

الشكل بناء على البيانات المالية المنشورة للمصرف

2- يتراوح وسطي نسبة الاستثمار في أذون الخزانة إلى إجمالي الموجودات خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٩م لغاية ٢٠٢١م ما يقارب ٣٢٪ ونود ان ننوه إلى حدوث انخفاض هام للنسبة المذكورة في عام ٢٠٢١م حيث تراجعت نسبة نمو أذون الخزانة عام ٢٠٢١م مقارنة بعام ٢٠٢٠م بنسبة ٣٩٪ والجدول أدناه يبين ذلك:

الجدول رقم (3) أذون الخزانة المستثمرة في البركة – مصر ألف جنيه مصري

البيان	٢٠١٩م	٢٠٢٠م	٢٠٢١م	المتوسط
أوراق مالية حكومية بالتكلفة المستهلكة (الإجمالي)	7,512,533	13,991,458	3,109,848	8,204,613
أدوات دين مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل	94,977	100,288	86,154	93,806
أدوات دين مقاسة بالتكلفة المستهلكة	14,059,366	17,682,561	16,336,700	16,026,209
الإجمالي	21,666,876	31,774,307	19,532,702	24,324,628
إجمالي الموجودات	72,699,897	75,360,309	82,236,277	76,765,494
نسبة أذون الخزانة إلى إجمالي الموجودات	30%	42%	24%	32%
نسبة النمو أذون الخزانة		47%	-39%	4%
نسبة نمو الموجودات		4%	9%	6%

الجدول من إعداد الباحثين بناء على البيانات المالية المنشورة للمصرف

الشكل رقم (6) نمو أذون الخزانة المستثمرة من قبل بنك البركة – مصر مقارنة بنمو الموجودات خلال فترة الدراسة

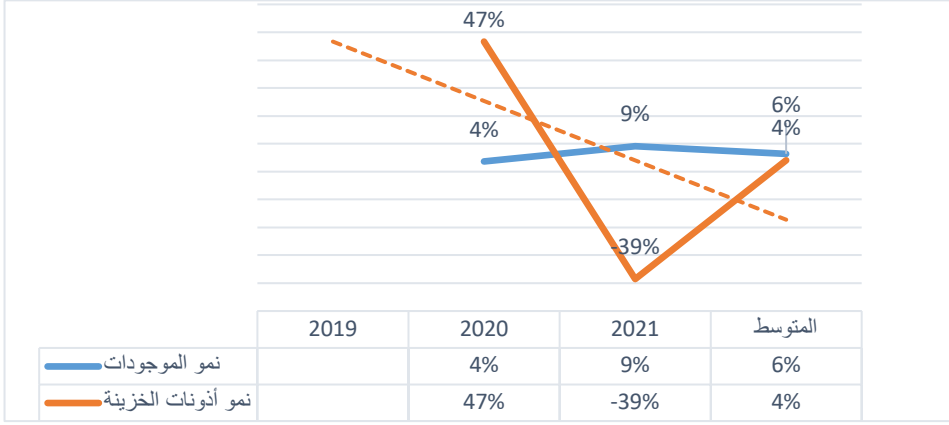

الشكل بناء على البيانات المالية المنشورة للمصرف

المطلب الثالث: قائمة الدخل المجمع

يبين الإفصاح رقم 6 للأعوام ٢٠١٩م و٢٠٢٠م و٢٠٢١م الآتي:

13 استثمار الأوراق المالية الحكومية وأدوات الدين من أموال الوعاء المشترك (الحسابات الاستثمارية واموال المساهمين وما في حكمهم)، في حين كان الاستثمار في أدوات حقوق الملكية وصناديق الاستثمار من أموال البنك على اعتبار أن العائد الموزع لهذه الأصول كان فقط للمساهمين **الأمر الذي يدل على قدرة البنك على فصل الأوعية الاستثمارية بين أصحاب الحسابات الاستثمارية وأموال المساهمين إلا أن البنك لم يدرج الإفصاح الكافي والوافي**

بهذا الخصوص ليبين حجم الأموال المستثمرة من أموال الحسابات الاستثمارية وأموال المساهمين.

(٦) صافي الدخل من العائد

		بالجنيه المصري
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
عائد المرابحات والمشاركات والمضاربات والايرادات المشابهة من		
مرابحات ومضاربات ومشاركات		
للبنوك	١,٣٥٥,٦٧٦,٩٦٤	٣,٠٥٨,٤٦٧,٧٩١
للعملاء	٢,١٧٤,٥٩٨,٥٤٩	٢,٥٢٩,٤٧٧,٢٢٠
	٣,٥٣٠,٢٧٥,٥١٣	٥,٥٨٧,٩٤٥,٠١١
أوراق حكومية	١,٨٢٨,٠٦٤,٤٠٢	٨٢٣,٩٥١,٢٤٢
استثمارات فى ادوات دين بالتكلفة المستهلكة	٢,٢١٨,١٣٤,٤٨٠	١,٦٨٩,٨٩٧,٦٠٨
	٧,٥٧٦,٤٧٤,٣٩٥	٨,١١١,٧٩٣,٨٦١
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من		
ودائع وحسابات جارية		
للبنوك	(٣٢,٨٣٩,٥١٧)	(٥٢,٧٨٦,٣٨١)
للعملاء	(٥,٠٢٥,٨٣١,٦٢٦)	(٦,١١٤,١٣٨,٧٧١)
	(٥,٠٦٨,٦٧١,١٤٣)	(٦,١٦٦,٩٢٥,١٥٢)
تمويلات أخرى	(٥٧,٤٩٧,٤٩٠)	(٦٥,٢٣٢,١١١)
	(٥,١٢٦,١٦٨,٦٣٣)	(٦,٢٣٢,٢٥٧,٢٦٣)
الصافي	٢,٤٥٠,٣٠٥,٧٦٢	١,٨٧٩,٥٣٦,٥٩٨

(٦) صافي الدخل من العائد

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه مصري
عائد المرابحات والمشاركات والمضاربات والايرادات المشابهة من		
مرابحات ومضاربات ومشاركات		
للبنوك	٢،٤٣٦،٠٨٧،٨١٨	١،٣٥٥،٦٧٦،٩٦٤
للعملاء	٢،١٥٢،١٧٥،٧٢٠	٢،١٧٤،٥٩٨،٥٤٩
	٤،٥٨٨،٢٦٣،٥٣٨	٣،٥٣٠،٢٧٥،٥١٣
أوراق حكومية	٣٨٠،٤٨٦،١٦٤	١،٨٢٨،٠٦٤،٤٠٧
استثمارات فى ادوات دين بالتكلفة المستهلكة	٢،٢٣٦،٨١٤،٩٨٥	٢،٢١٨،١٣٤،٤٨٠
	٧،٢٠٥،٥٦٤،٦٨٧	٧،٥٧٦،٤٧٤،٣٩٥
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من		
ودائع وحسابات جارية		
للبنوك	(٨،٦٦٩،٢٥٩)	(٣٢،٨٣٩،٥١٧)
للعملاء	(٤،٣٨٠،٢٤٥،٤٧٣)	(٥،٠٢٠،٠٤٥،٩٥٦)
	(٤،٣٨٨،٩١٤،٧٣٢)	(٥،٠٥٢،٨٨٥،٤٧٣)
تمويلات أخرى	(٥٥،١٥٤،٨٥٤)	(٥٧،٤٩٧،٤٩٠)
	(٤،٤٤٤،٠٦٩،٥٨٦)	(٥،١١٠،٣٨٢،٩٦٣)
الصافي	٢،٧٦١،٤٩٥،١٠١	٢،٤٦٦،٠٩١،٤٣٢

(٨) توزيعات أرباح

		بالجنيه المصري
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٣,٣٨٨,٤٨١	٧,٧٧٤,١٣٩
وثائق صناديق استثمار	-	١١٩,٢١٨
	٣,٣٨٨,٤٨١	٧,٨٩٣,٣٥٧

(٨) توزيعات أرباح

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	جنيه مصري	جنيه مصري
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٦،١٤٥،٨٧٧	٣،٣٨٨،٤٨١
وثائق صناديق استثمار	١١٣،٥٠٨	-
	٦،٢٥٩،٣٨٥	٣،٣٨٨،٤٨١

14 ارتفاع حجم العوائد المتأتية من أدوات الدين بين عامي **٢٠١٩**م وعام **٢٠٢٠**م وقد كان ذلك مترافقاً مع ارتفاع حجم الاستثمار الأمر الذي قد يدل على عدم قيام البنك بتجنيب **٦٥**٪ من الأرباح وفق ما هو وارد ضمن الإفصاح التالي (الإفصاح متكرر عام **٢٠١٩**م و**٢٠٢٠**م و**٢٠٢١**م):

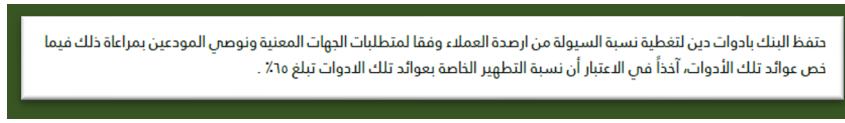

15 انخفاض حجم العائد المتأتي من ادوات الدين بين عامي **٢٠٢٠**م و**٢٠٢١**م مع انخفاض حجم الاستثمارات لنفس الفترة وضمن هذا السياق يثار التساؤل التالي عن سبب إدراج البنك إفصاح عن تحديد فقط **٦٥**٪ من الربح وليس كامل الأرباح هل المقصود فقط حصة المودع فقط (حيث تبين أن وسطي حصة أصحاب حسابات الاستثمار من إجمالي ربح الوعاء المشترك ما يعادل **٦٩**٪ وهي نسبة قريبة من **٦٥**٪ المصرح عنها ضمن التقرير السنوي) أم ماذا؟ وإذا كان هذا صحيحاً فماذا عن حصة المساهمين من هذه العوائد؟

16 تبلغ نسبة وسطي العائد من استثمارات الدين بالتكلفة المستهلكة إلى إجمالي إيرادات الوعاء المشترك **٤٠**٪ والجداول التالية توضح ما ذكر أعلاه

الجدول رقم (4) العوائد الموزعة على أصحاب حسابات الاستثمار المبالغ ألف جنية مصري

بيان الدخل	٢٠١٩م	٢٠٢٠م	٢٠٢١م	المتوسط
عائد المرابحات والمشاركات والمضاربات والإيرادات المشابهة	8,111,793	7,576,473	7,205,563	7,631,276
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	6,215,291	5,110,381	4,444,068	5,256,580
صافي الدخل من العائد	1,896,502	2,466,092	2,761,495	2,374,696
تفاصيل العوائد				
عائد من التمويلات والتسهيلات	5,587,945	3,530,275	4,588,263	4,568,828
العائد من استثمارات أدوات دين بالتكلفة المطفأة	2,523,848	4,046,198	2,617,300	3,062,449
الإجمالي	8,111,793	7,576,473	7,205,563	7,631,276
تكلفة الودائع:	6,215,291	5,110,381	4,444,068	5,256,580
ودائع وحسابات جارية للبنوك	52,786	32,839	8,669	31,431
ودائع وحسابات جارية للعملاء	6,097,173	5,020,045	4,380,245	5,165,821
أخرى	65,332	57,497	55,154	59,328
صافي الدخل من العائد	1,896,502	2,466,092	2,761,495	2,374,696
حصة أصحاب حسابات الاستثمار من إجمالي ربح الوعاء المشترك	77%	67%	62%	69%
نسبة العائد من استثمارات أدوات الدين بالتكلفة المطفأة إلى إجمالي ربح الوعاء المشترك	31%	53%	36%	40%

الجدول من إعداد الباحثين بناء على البيانات المالية المنشورة للمصرف

17 يلاحظ أن حصة المساهمين من العائدات المحرمة من الاستثمار في أذون الخزانة قد آلت للمودعين، ولم تقم الإدارة بتجنيبها بل تركتها لهم مع الإعلام عن النسبة المحرمة من العوائد في البيانات المالية. والواجب وفق المتطلبات والمعايير الشرعية تجنيبها في حساب الخيرات في داخل البنك وصرفها للمستحقين.

المبحث الخامس: التحليل المالي لاستثمارات بنك فيصل الإسلامي المصري في أذون الخزانة

المطلب الأول: الدراسة التحليلية للتقارير

أولاً: تقرير مدقق الحسابات:

تبين من خلال دراسة تقارير مدقق الحسابات للمصرف عدم الالتزام بمعيار التدقيق رقم ٧٠١ فيما يتعلق بالإبلاغ عن المسائل الهامة[1] ويعد الاستثمار في أذون الخزانة الربوية من المسائل الهامة التي يجب الإبلاغ عنها. وننوه بهذا الخصوص أن معيار التدقيق المذكور يتيح للمستثمرين معلومات أكثر تفصيلاً حول عملية التدقيق ودور المدقق والمسائل الأكثر أهمية خلال عملية التدقيق الأمر الذي يساعد على التعرف على أهم المخاطر التي تحيط بالبنك.

ثانيًا: تقرير هيئة الرقابة الشرعية للمصرف:

من الواضح ان هيئة الرقابة الشرعية للمصرف لا يوجد لديها أي تحفظ تجاه الاستثمار في أذون الخزانة خلافا للهيئات السابقة لدى البنوك الأخرى التي وجهت بمعالجات وحلول بديلة لهذه الأداة المالية أو أصدرت رأي أن مصطلحات القوائم المالية في المجمل متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية دون بيان أي رأي في مدى التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية (بنك أبو ظبي الإسلامي) أو تلك التي وجهت بإعلام المودعين بنسبة تطهير الأرباح المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية (بنك البركة – مصر). نورد أدناه فقرة الرأي الوردة ضمن تقرير هيئة الرقابة الشرعية لعام ٢٠٢٠م لبنك فيصل الإسلامي المصري:

[1] تعرف المسائل الهامة حسب معيار التدقيق رقم 701 هي تلك المسائل التي – وبحسب التقدير المهني للمدقق – كانت الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية عن الفترة الحالية.

لذلـــــــــــك

ترى الهيئة أن ما قام به بنك فيصل الإسلامي المصري من أعمال مالية وإستثمارية وخدمات مصرفية طوال العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م الموافق ١٦ جماد أول ١٤٤٢ هـ والمشار إليه تفصيلاً فى هذا التقرير ، هي فى إطار أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء ، وعلى أساس ما أصدرته هيئة الرقابة الشرعية من فتاوى وأحكام.

هذا والله الموفق والهادي دائماً إلى طريق الحق والصواب لما فيه خير العباد والبلاد والإسلام والمسلمين في كل مكان.

رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الأستاذ الدكتور نصر فريد محمد واصل
عضو هيئة كبار العلماء
والمجمع الفقهى لرابطة العالم الإسلامى
ومفتي الديار المصرية الأسبق

المطلب الثاني: قائمة المركز المالي:

أولاً: تحليل الموجودات

يتبين من خلال تحليل الموجودات خلال فترة الدراسة وجود ثبات في نمو الموجودات للمصرف والرسم البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم (7) تحليل موجودات بنك الفيصل الإسلامي – مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٩م لغاية ٢٠٢١م (المبالغ بآلاف الجنيه)

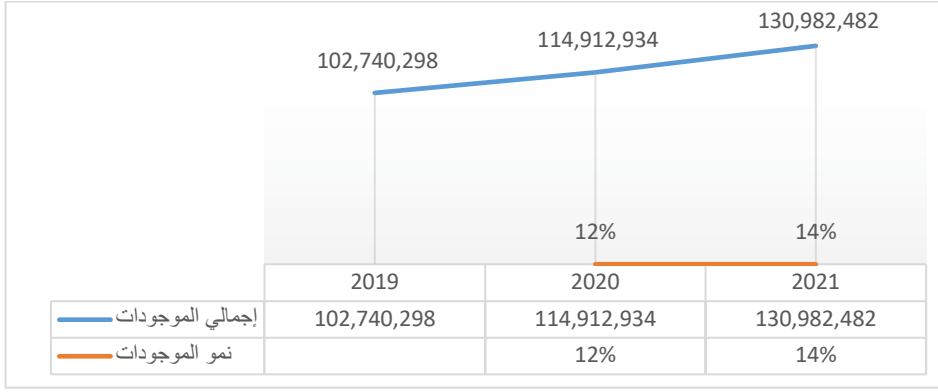

	2019	2020	2021
إجمالي الموجودات	102,740,298	114,912,934	130,982,482
نمو الموجودات		12%	14%

الشكل من إعداد الباحثين بناء على البيانات المالية المنشورة للمصرف

- **أذون الخزانة المستثمرة في البنك:** تبين من خلال دراسة استثمار البنك لأذون الخزانة ما يلي:

1- قيام البنك باستثمار أذون الخزانة بهدف الحصول على التدفقات النقدية أو التدفقات النقدية والبيع وذلك وفق نموذج الأعمال المصرح عنه ضمن ملخص السياسات المحاسبية للمصرف ونود التنويه أن نسبة الاستثمار الأكبر كان

للحصول على التدفقات النقدية (المقاسة بالتكلفة المستهلكة) كانت في عام ٢٠١٩م حيث يكون البيع فيها عرضيًا واستثنائياً، في حين كان البنك متوجهًا للاستثمار في أذون خزينة مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر عامي ٢٠٢٠م و ٢٠٢١م، الرسم البياني التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (8) النسب القطاعية لأذون الخزانة المقاسة بالتكلفة المستهلكة إلى إجمالي أذون الخزانة خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٩م لغاية ٢٠٢١م

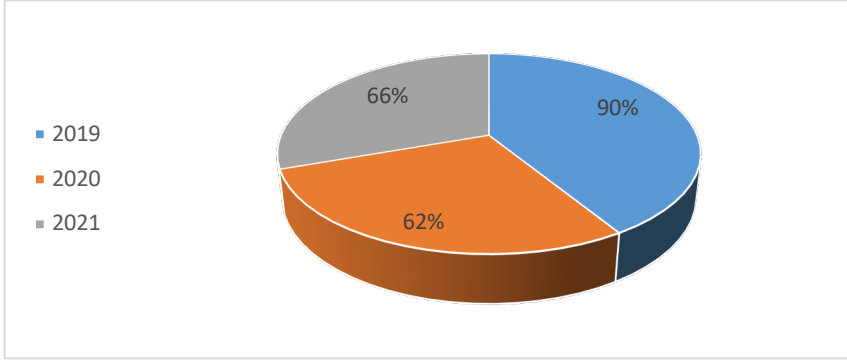

الشكل بناء على البيانات المالية المنشورة للمصرف

تصنيف الاصول الماليه والالتزامات الماليه :

يتم تصنيف الاصول الماليه طبقا لنموذج الأعمال الذى تدار به تلك الاصول الماليه وتدفقاتها النقديه التعاقديه.

ويتم قياس الاصل المالى بالتكلفه المستهلكه إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر :

- يتم الاحتفاظ بالاصل ضمن نموذج عمل بهدف الاحتفاظ بالاصول لتحصيل تدفقات نقديه تعاقدية .
- ينشأ عن الشروط التعاقديه للأصول الماليه تدفقات نقديه فى تواريخ محدده والتى تكون فقط مدفوعات اصل وعوائده على المبلغ الاصلى مستحق السداد.

ويتم قياس أدوات الدين بالقيمه العادله من خلال بنود الدخل الشامل الاخر فقط فى حال إستوفت الشرطيين التاليين ولم تقاس بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقديه التعاقديه وبيع الاصول الماليه .
- ينشأ عن شرط التعاقديه للأصول الماليه تدفقات نقديه فى تواريخ محدده والتى تكون فقط مدفوعات اصل وعوائده على المبلغ الاصلى مستحق السداد.

تقييم نموذج العمل:

يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة ، تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وألية عمل تلك السياسات من الناحية العملية وخصوصا لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات العوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول .
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة البنك .
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر .
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل ومع ذلك لايتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءا من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

2- تتراوح وسطي نسبة الاستثمار في أذون الخزانة إلى إجمالي الموجودات خلال الفترة الممتدة من عام **٢٠١٩**م لغاية **٢٠٢١**م ما يقارب **٥٦**٪ ونود ان ننوه إلى وجود ارتفاع مطرد في نسبة الاستثمار في أذون الخزانة إلى إجمالي الموجودات حيث كانت السبب الرئيسي في نمو موجودات البنك والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (5) أذون الخزانة المستثمرة في بنك فيصل الإسلامي المصري

ألف جنيه مصري

البيان	٢٠١٩م	٢٠٢٠م	٢٠٢١م	المتوسط
أذون خزينة مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل	4,129,618	28,430,639	28,396,296	20,318,851
أذون الخزانة مقاسة بالتكلفة المستهلكة	36,382,138	46,570,136	55,677,343	46,209,872
الإجمالي	40,511,756	75,000,775	84,073,639	66,528,723
إجمالي الموجودات	102,740,298	114,912,934	130,982,482	116,211,905
نسبة أذون الخزانة إلى إجمالي الموجودات	39%	65%	64%	56%
نسبة النمو أذون الخزانة		85%	12%	49%
نسبة نمو الموجودات		12%	14%	13%

الجدول من إعداد الباحثين بناء على البيانات المنشورة للمصرف

الشكل رقم (9) نمو أذون الخزانة المستثمرة من قبل بنك الفيصل الإسلامي مقارنة بنمو الموجودات خلال فترة الدراسة

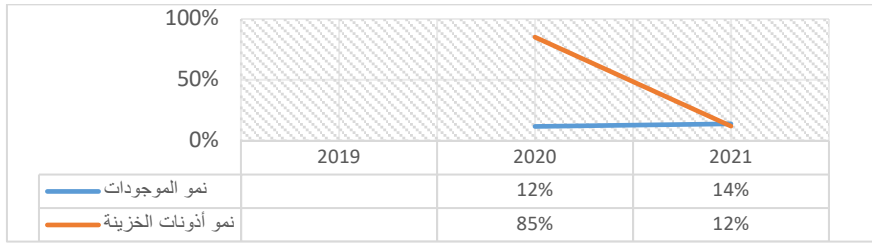

الشكل بناء على البيانات المنشورة للمصرف

المطلب الثالث: قائمة الدخل المجمع:

يبين الإفصاح رقم 6 للأعوام **٢٠١٩**م و**٢٠٢٠**م و**٢٠٢١**م الآتي:

1 دخل البنك في استثمار الأوراق المالية الحكومية وأدوات الدين المقاسة بالتكلفة المستهلكة والمقاسة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر من أموال الوعاء المشترك (الحسابات الاستثمارية واموال المساهمين وما في حكمهم)، في حين كان الاستثمار في الأدوات المالية المقاسة من خلال الأرباح والخسائر و بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر وصناديق الاستثمار من أموال البنك على اعتبار ان العائد الموزع لهذه الأصول كان فقط للمساهمين الأمر الذي قد يدل على قدرة البنك على فصل الأوعية الاستثمارية بين أصحاب الحسابات الاستثمارية وأموال المساهمين إلا أن البنك لم يدرج الإفصاح الكافي والوافي بهذا الخصوص ليبين حجم الأموال المستثمرة من أموال الحسابات الاستثمارية وأموال المساهمين.

٦ - صافي الدخل من العائد

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة من :		
البنك المركزى المصرى	٩٣,٩٣٣	١,٤٥٥,٢٤٢
البنوك الاخرى	٣٣٤,٢٠٠	٤٤٤,١٩١
العملاء	١,٥٣٧,٤١٥	١,٥٠٦,٢٣٨
المجموع	١,٩٦٥,٥٤٨	٣,٤٠٥,٦٧١
عائد أدوات دين حكوميه	٨,٨٨٤,٤١٤	٦,٠٣٣,٠٦٦
عائد استثمارات في أدوات دين بالتكلفة المستهلكة وبالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر	٧٢,٥٢٧	٦٧,٧٠٧
الإجمالى	١٠,٩٢٢,٤٨٩	٩,٥٠٦,٤٤٤
تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة من :		
البنوك	(١٤٣,٨٥٤)	(١٠١,٨٢٣)
العملاء	(٥,٢٩٥,٨١٤)	(٤,٧٨٢,٨٨٥)
الإجمالي	(٥,٤٣٩,٦٦٨)	(٤,٨٨٤,٧٠٨)
الصافي	٥,٤٨٢,٨٢١	٤,٦٢١,٧٣٦

توزيعات الأرباح

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	٦,٩٨٦	٦,٧٧٢
عائد صندوق استثمار	٤١	٤١
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٤٦,٩٢٩	٥١,٠٩١
شركات تابعة وشقيقة	٢٢,٨٨٣	٤,٦٧٦
الإجمالى	٧٦,٨٣٩	٦٢,٥٨٠

٦ – صافي الدخل من العائد

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة من :		
البنك المركزى المصرى	١,٤٥٥,٢٤٢	٣,٩١٦,١٧٩
البنوك الأخرى	٤٤٤,١٩١	٥٣٨,٥٧٤
العملاء	١,٥٠٦,٢٣٨	١,٠٧٣,٧٧١
المجموع	٣,٤٠٥,٦٧١	٥,٥٢٨,٥٢٤
عائد أدوات دين حكوميه	٦,٠٣٣,٠٦٦	٣,٤٣٠,٨٩١
عائد استثمارات في أدوات دين بالتكلة المستهلكة وبالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر	٦٧,٧٠٧	١٣٠,٢٦٣
الإجمالى	٩,٥٠٦,٤٤٤	٩,٠٨٩,٦٧٨
تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة من :		
البنوك	(١٠١,٨٢٣)	(١٠١,٧٠٠)
العملاء	(٤,٧٨٢,٨٨٥)	(٤,٦٨٧,٩٦٠)
الإجمالي	(٤,٨٨٤,٧٠٨)	(٤,٧٨٩,٦٦٠)
الصافي	٤,٦٢١,٧٣٦	٤,٣٠٠,٠١٨

٨ – توزيعات الأرباح

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م بالألف جنيه مصرى
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	٦,٧٧٢	٩٥٥
عائد صندوق استثمار	٤١	٨١
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٥١,٠٩١	٤٧,٩٨١
شركات تابعة وشقيقة	٤,٦٧٦	٢٥,٦٧٦
الإجمالى	٦٢,٥٨٠	٧٤,٦٩٣

2 ارتفاع حجم العوائد المتأتية من أدوات الدين بين عامي **٢٠١٩**م وعام **٢٠٢٠**م وقد كان ذلك مترافقاً مع ارتفاع حجم الاستثمار.

3 تبلغ نسبة وسطي العائد من استثمارات الدين بالتكلفة المستهلكة إلى إجمالي إيرادات الوعاء المشترك **٦٢**٪ والجداول التالية توضح ما ذكر أعلاه

الجدول رقم (6) العوائد الموزعة على أصحاب حسابات الاستثمار (المبالغ بآلاف الجنيه)

بيان الدخل	٢٠١٩م	٢٠٢٠م	٢٠٢١م	المتوسط
عائد المرابحات والمشاركات والمضاربات والإيرادات المشابهة	9,089,678	9,506,444	10,922,489	9,839,537
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	4,789,660	4,884,708	5,439,668	5,038,012
صافي الدخل من العائد	4,300,018	4,621,736	5,482,821	4,801,525

تفاصيل العوائد	٢٠١٩م	٢٠٢٠م	٢٠٢١م	المتوسط
عائد من التمويلات والتسهيلات	5,528,524	3,405,671	1,965,548	3,633,248
العائد من استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر	3,561,154	6,100,773	8,956,941	6,206,289
ودائع وحسابات جارية	-	-	-	-
الإجمالي	9,089,678	9,506,444	10,922,489	9,839,537
تكلفة الودائع:	4,789,660	4,884,708	5,439,668	5,038,012
للبنوك	101,700	101,823	143,854	115,792
للعملاء	4,687,960	4,782,885	5,295,814	4,922,220
صافي الدخل من العائد	4,300,018	4,621,736	5,482,821	4,801,525
حصة أصحاب حسابات الاستثمار من إجمالي ربح الوعاء المشترك	53%	51%	50%	51%
نسبة العائد من استثمارات أدوات الدين بالتكلفة المطفأة إلى إجمالي ربح الوعاء المشترك	39%	64%	82%	62%

الجدول بناء على بيانات البنك المنشورة

المبحث السادس: تحليل الاستثمار في أذون الخزانة على مستوى كامل القطاع

1- تركز البنوك الإسلامية في مصر في استثمارها على اذون الخزانة حيث يمثل متوسط نسبة الاستثمار إلى إجمالي الموجودات ٤٥٪ على مستوى البنوك الإسلامية الثلاثة والرسم البياني أدناه يبين ذلك:

الشكل رقم (10) نسبة الاستثمار في أذون الخزانة إلى إجمالي الموجودات على مستوى البنوك الإسلامية

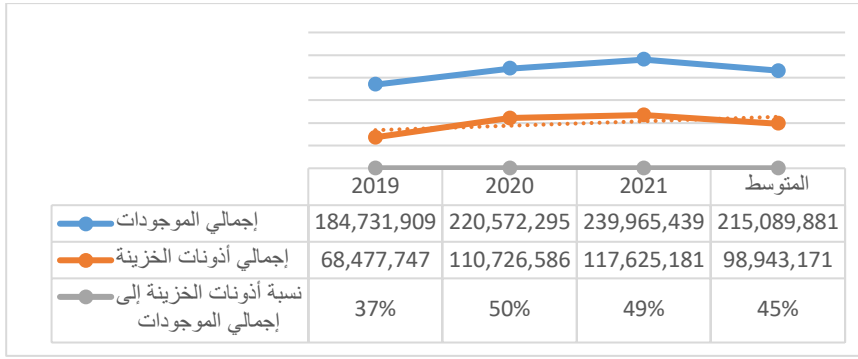

	2019	2020	2021	المتوسط
إجمالي الموجودات	184,731,909	220,572,295	239,965,439	215,089,881
إجمالي أذونات الخزينة	68,477,747	110,726,586	117,625,181	98,943,171
نسبة أذونات الخزينة إلى إجمالي الموجودات	37%	50%	49%	45%

الشكل بناء على البيانات المنشورة للمصارف

2- تركزت نسبة ٥٧٪ (بالمتوسط) من الاستثمار في أذون الخزانة إلى إجمالي الموجودات لدى بنك فيصل الإسلامي خلال فترة الدراسة والرسم البياني ادناه يبين ذلك:

الشكل رقم (11) التركز القطاعي للاستثمار في أذون الخزانة على مستوى البنوك الإسلامية

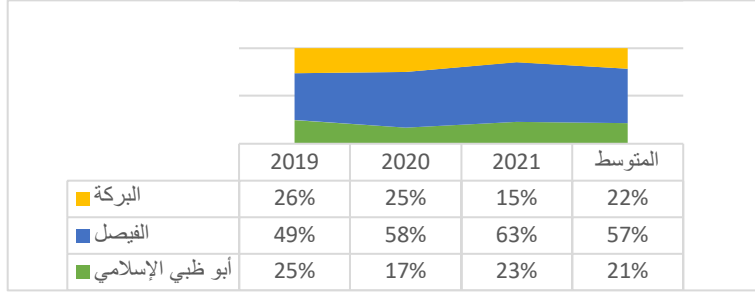

	2019	2020	2021	المتوسط
البركة	26%	25%	15%	22%
الفيصل	49%	58%	63%	57%
أبو ظبي الإسلامي	25%	17%	23%	21%

الشكل بناء على البيانات المنشورة للمصارف

3- تبلغ نسبة وسطي العائد من استثمارات الدين بالتكلفة المستهلكة إلى إجمالي إيرادات الوعاء المشترك ٤٦٪.

4- تبلغ حصة حسابات الاستثمار من إجمالي إيرادات الوعاء المشترك خلال فترة الدراسة ما نسبته ٦١٪ (بالمتوسط) والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (7) العوائد الموزعة على أصحاب حسابات الاستثمار المبالغ بآلاف الجنيه

بيان الدخل	٢٠١٩م	٢٠٢٠م	٢٠٢١م	المتوسط
عائد المرابحات والمشاركات والمضاربات والإيرادات المشابهة	23,892,484	23,998,727	22,869,142	23,586,784
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	14,780,750	14,024,334	14,424,097	14,409,727
صافي الدخل من العائد	9,111,734	9,974,393	8,445,045	9,177,057

تفاصيل العوائد				
عائد من التمويلات والتسهيلات	15,417,301	11,498,764	11,294,901	12,736,989
العائد من استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر	8,475,183	12,499,963	11,574,241	10,849,796
ودائع وحسابات جارية	-	-	-	-
الإجمالي	23,892,484	23,998,727	22,869,142	23,586,784
تكلفة الودائع:	14,780,750	14,024,334	14,424,097	14,409,727
للبنوك	210,825	275,311	285,267	257,134
للعملاء	14,407,241	13,511,244	13,979,371	13,965,952
أخرى	158,402	157,398	156,157	157,319
تمويل أدوات مالية وعمليات بيع أدوات مالية مع التزام بإعادة الشراء	4,282	80,381	3,302	29,322
صافي الدخل من العائد	9,111,734	9,974,393	8,445,045	9,177,057
حصة أصحاب حسابات الاستثمار من إجمالي ربح الوعاء المشترك	62%	58%	63%	61%

نسبة العائد من استثمارات أدوات الدين بالتكلفة المطفأة إلى إجمالي ربح الوعاء المشترك	35%	52%	51%	46%

الجدول بناء على البيانات المنشورة للمصارف

النتائج

1- هدفت هذه الدراسة إلى تفسير الاستثمار المحرم في أذون الخزانة من خلال تطبيق تحليل مالي على البيانات المالية للبنوك الإسلامية الثلاثة العاملة في جمهورية مصر العربية فيما يخص أذون الخزانة. وذلك من حيث مدى كفاية الإفصاحات المحاسبية المتعلقة بها ومدى كفاية المعالجات الشرعية. وذلك خلال الفترات المالية **٢٠١٩**م- **٢٠٢٠**م - **٢٠٢١**م، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها[1]:

2- تعرف أذون الخزانة بأنها: سندات يتم إصدارها مقابل دين يقدمه المكتتبون في أذون الخزانة إلى الجهة المصدرة (الحكومة). وهي سندات قصيرة الأجل لا تزيد مدتها عن سنة، متساوية القيمة، قابلة للتداول، تصدر بخصم عن القيمة الاسمية. يقوم البنك المركزي بإصدارها نيابة عن الحكومة وهي إحدى أدوات السيولة النقدية. وهي من حيث الحكم الشرعي قروض بفائدة وهي من الربا المحرم طبقا لقرارات مجمع البحوث في القاهرة ومجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة.

3- إن نسبة **٤٥**٪ من إجمالي الموجودات في البنوك الإسلامية في مصر مستثمرة في أذون الخزانة (بالمتوسط). وتبلغ نسبة وسطي العائد من استثمارات الدين بالتكلفة المستهلكة (أذون الخزانة) إلى إجمالي إيرادات الوعاء المشترك **٤٦**٪. كما تبلغ حصة حسابات الاستثمار من إجمالي إيرادات الوعاء المشترك خلال

[1] تم الاقتصار على النتائج الإجمالية على مستوى البنوك الثلاثة، أما الاستنتاجات التفصيلية على مستوى كل بنك فيمكن العودة إليها في صلب الدارسة.

فترة الدراسة ما نسبته ٦١٪ من إجمالي إيرادات الوعاء (في المتوسط). تركزت نسبة ٥٧٪ (بالمتوسط) من الاستثمار في أذون الخزانة إلى إجمالي الموجودات لدى بنك فيصل الإسلامي خلال فترة الدراسة و٢٢٪ لدى بنك البركة – مصر و٢١٪ لدى مصرف أبوظبي – مصر.

4- عدم كفاية الإفصاحات المدرجة في التقارير السنوية للبنوك الإسلامية في مصر خلال فترة الدراسة بشأن بند الاستثمار في موجودات محرمة تتناقض مع الهوية الإسلامية لتلك البنوك. ولم يلتزم مدققو الحسابات بتطبيق معيار التدقيق رقم ٧٠١ بشأن الإبلاغ عن المسائل الهامة في التقرير المالي، لأن الاستثمار في أذون الخزانة الربوية من قبل البنوك الإسلامية يعد من المسائل الهامة التي يجب الإبلاغ عنها.

5- تظهر النتائج المالية أن ممارسات البنوك الإسلامية في مصر محل الدراسة لم تستجب للمتطلبات والمعايير الشرعية، وهو مما يتناقض مع هوية هذه البنوك والأسس التي قامت عليها؛ سواء كان ذلك من حيث الاستمرار في الاستثمار في أذون الخزانة، أو حجم هذا الاستثمار المحرم، أو معالجة أثر هذا الاستثمار المحرم على مشروعية أعمال تلك البنوك، وعوائد المساهمين والمودعين. قام بنك البركة – مصر بالإعلام بنسبة العوائد المحرمة، وهذا الإعلام لا يستجيب للمعايير الشرعية التي توجب على إدارات البنوك تجنيب تلك العوائد المحرمة في حساب الخيرات وعم توزيعها على أرباب الأموال.

6- من الواضح أن كلاً من بنك أبوظبي – مصر وبنك البركة – مصر يسلمون بربوية العائد المترتب على الاستثمار في أذون الخزانة والمشكلة تكمن في عدم

كفاية المسوغات والمعالجات الشرعية، بينما لم تتضمن الإفصاحات الخاصة ببنك فيصل الإسلامي – مصر أي معلومات بشأن ربوية العائد المترتب على الاستثمار في أذون الخزانة.

❊❊❊

منتـدى الاقتصـاد الإسـلامي

يمثل منتدى الاقتصاد الإسلامي منصة دولية علمية متخصصة على وسائل التواصل الإلكتروني أسسها المفتي خالد حسني في ١ فبراير ٢٠١٦. يتولى إدارة القسم العربي للمنتدى الدكتور عبد الباري مشعل.

يضم المنتدى بقسميه العربي والإنجليزي والقسم التكميلي للشباب ٦٠٠ عضواً من العلماء والخبراء والمهنيين والاقتصاديين والأكاديميين والمستشارين والمدققين الشرعيين من ٥٨ دولة. ويضم ممثلين عن المجامع الفقهية والمؤسسات الداعمة للصناعة، والبنوك المركزية.

أصدر المنتدى أربعة بيانات بشأن مشروعية البتكوين، وبشأن تعديل الثمن في المرابحة في ظروف جائحة كورونا، وبشأن القبض الناقل للضمان في سوق السلع بماليزيا، وبشأن اقتراض الشركات في الربا في ظروف جائحة كورونا. وجمعت البيانات الأربعة في إصدار واحد جامع. هذه الدراسة هي أولى الدراسات التي تصدر عن منتدى الاقتصاد الإسلامي.

جميع إصدارات المنتدى تنشر على موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي وموقع الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (اسرا).

إصدار سـابق

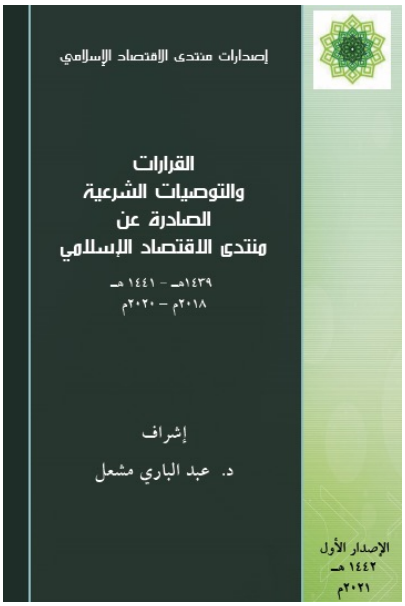

للتواصل

د. عبد الباري مشعل

(+١٩١٩٩١٧٦٥٩٥)